دراسة ميدانية حول :

مناطق امتداد مخطط طرابلس (خارج المخطط) 2008م

إعداد:

د . حسين سالم مرجين

د . بشير العربي تنتوش

د . التومي الرماح كريم

د . ابوعجيلة المدني

د . عبدالحكيم أحميدة

د . محمد المنصوري

أولا: موضوع الدراسة وأهميته:

يُعدُ النمو المتزايد للمناطق العشوائية (خارج المخططات) من أكبر المعضلات التي تعانى منها تلك المجتمعات الحضرية في أغلب دول العالم ، حيث أضحت تمثل مصدراً للعديد من المشكلات ، كونها مناطقاً نشأت في الأساس بطريقة عشوائية وغير مخطط لها عمرانياً ، ومن ثم فإنها ذاتُ طبيعة متخلفة من الناحية العمرانية وتفتقر للمرافق والخدمات الأساسية المتوفرة بالمناطق الحضرية ، إلى جانب أنها تضم بداخلها اعداداً متزايدة من المعدمين الريفيين (المهاجرين) والفقراء الحضريين. وتقول المصادر بأن النمو الحضري المتسارع الذي شهدته العديد من المدن العربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين قد شكل عبئاً ثقيلاً على الإمكانات والموارد المخصصة للمراكز الحضرية، ما جعل تنظيماتها الهيكلية ومؤسساتها الخدمية غير قادرة على تلبية احتياجات السكان والايفاء بمتطلباتهم. وفي هذا الصدد نشير إلى أن ظاهرة التحضر ونشؤ المدن في المجتمعات النامية قد سبقت نشؤ المدن في المجتمعات المتقدمة من الناحية التاريخية، إلا أن خبرات الأولى عبر العصور المتعاقبة لم تتبلور في صورة سياسات وبرامج عملية تؤدي الى التكيف السليم مع المتغيرات السريعة الناتجة عن نمو المدن ، ولذلك فإن الدول النامية عانت وما تزال تعاني من التحضر السريع وسوف تواجه عديداً من المشكلات المعقدة) ([1]).

وفى دراسة أجراها المعهد العربي لإنماء المدن عام 1997م تبين أن نحو 60٪ من العشوائيات في المجتمع العربي تقع على أطراف المدن و 30٪ خارج النطاق العمراني ، وفي المقابل لوحظ أن 8٪ فقط تقع وسط العاصمة. كما كشفت الدراسة عن أن 70٪ من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و 22٪ بطريقة جماعية ، ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية عن 70٪. واوضحت ذاتُ الدراسة أن معظم العشوائيات في الدول العربية تفتقرُ لخدمات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب كما تعاني من نقص المواد الغذائية وانتشار البطالة وارتفاع معدل الجريمة وتعاطي المخدرات والاعتداء على الممتلكات ([2]) .

وعلى الرغم من أن نمو المناطق العشوائية أضحى يأخذ شكل الظاهرة العامة على مستوى المدن الكبرى في البلدان النامية ،إلا أن مسمياتها تختلف من مجتمع لأخر ، ففي الهند (India) مثلاً

---

1 إسحاق القطب ، 1994، نحو استراتيجية للتحضر في الوطن العربي ، النشرة السكانية ، العدد رقم 24، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بغداد، العراق 1994 ص24

2 المعهد العربي لإنماء المدن 1997، المدينة العربية واقعها وحاضرها وتحدياتها للمستقبل، في أعمال المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي 3 □ 5 يوليو 1994م، المعهد العربي لإنماء المدن ، الرياض، المملكة العربية السعودية

يطلق عليها "أحياء الباسطى" (Bustees) ، حيث تتحول هذه المناطق خلال فترة قصيرة من مبان مؤقتة – غالبا ما تكون قد صنعت من الصفيح أو الكرتون أو الخشب– إلى أحياء دائمة تقع على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية بجوار مشروعات البناء أو المناطق الفضاء البعيدة عن مراكز المدن ، وتعد أحياء الباسطى في الهند من أكثر المناطق فقراً (Slums) وتخلفاً مقارنة بمدن العالم الأخرى وبخاصة المدن العواصم (Capital Cities) في البلدان النامية .ففي مدينة كلكتا يعيش حوالي 50٪ من سكانها في تلك الأحياء وسط ظروف سكنية واقتصادية وبيئية بالغة السوء.وغالبا ما تتألف الوحدات السكنية في هذه الأحياء من حجرة واحدة مما يخلق كثافة سكانية عالية في مناطق تفتقر تماما إلى الخدمات الحضرية ([3]) وفى حضر أمريكا اللاتينية (Latin America) تشكل المناطق العشوائية النمط الحضري المسيطر ، وتتخذ هذه الأحياء مسميات مختلفة : Callapa ، Bariada Favelas، وربما كانت أدق ترجمة عربية لتلك المسميات هي "مستوطنات واضعي اليد " (Squatter Settlements) ،أو المستوطنات العشوائية حيث أن سكانها قد أقاموا فيها بوضع اليد[4] .

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد (الرانشيتو) إي الأكواخ في مدينة (كاراكاس) والتي يشغلها (اي الأكواخ) ستة أشخاص أو أكثر بلغ عام 1976مسيحي (160الف رانشيتو) ، وأن اجمالى الذين يقيمون حالياً في مدن الصفيح حوالي (1.5 مليون نسمه). وهو رقم يجاوز 35٪ من مجموع سكان العاصمة ، وفى مدينة (كوالالمبور) عاصمة دولة ماليزيا تشير الإحصاءات إلى أن 33٪ من سكان المدينة يقيمون في أحياء واضعي اليد وأنهم يزيدون بمعدل سنوي يصل إلى 6,5٪ حيث وصل عددهم في عام 1990 مسيحي حوالي (2 مليون) نسمة ([5]).كما تعكس الإحصاءات أيضا مدى انتشار هذه الظاهرة في المدن الأفريقية ، حيث يقدر عدد المناطق العشوائية في جمهورية مصر العربية بنحو (1034) منطقة ، منها (903) منطقة في أحوج ما تكون الى التطوير لتدهور الوضع المعيشي بها ، وهنالك (81)

[3] عبد القادر القصير ،إحياء الصفيح :دراسة ميدانية فى علم الاجتماع الحضري ،مثال :"المجتمع المغربى "دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت .1993.ص ص9-12

[4] William Komblum, Sociology in A changing World ,"Second E dition, Harcourt Brace Jovanovich Inc, The Dryden Press,1991.p.152.

[5] المعهد العربي لإنماء المدن ، ظاهرة السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث :أسبابها وأثارها السلبية ،تعريب المعهد العربي لإنماء المدن ،عمان ،الأردن 1990 .ص129.ص 144

منطقة تستوجب الازالة لأسباب صحية وعمرانية ، ويقطن تلك الأحياء العشوائية نحو (12.6مليون) نسمة يشكلون نحو 46٪ من إجمالي سكان المراكز ([6]).

وفي دراسة أخرى أجريت في مدينة حلب بسوريا تكشّف أن معظم سكان العشوائيات نازحون من الريف ويمثلون 47٪ من إجمالي سكان تلك الأحياء ، وأن 34٪ منهم قد نزحوا من المدن المجاورة أو من وسط المدينة إلى أطرافها. وتشكل هذه العشوائيات حزام فقر حول مدينة حلب وتعدُ ملاذاً خصباً للجريمة. وتتصف الأحياء العشوائية بمدينة حلب بارتفاع حجم الأسرة الذي يبلغ نحو (7.2) فرداً ([7]). وفى دراسة حول مدينة الخرطوم تبين أن العاصمة السودانية تعاني هى الأخرى من مشكلة انتشار المناطق العشوائية على أطراف (العاصمة المثلثة) (الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان) بسبب النزوح الذي ارتبط بعدة عوامل منها: الجفاف والتصحر والحروب الأهلية والذي تولد عنه إجمالاً انتشار الجريمة والتلوث البيئي وظهور جيوب الفقر الحضري وارتفاع معدلات البطالة في هذه الأحياء([8]).

وفي مدينة تونس بينت دراسة أخرى أن أكثر من 2٪ من إجمالي سكان المدينة يعيشون في أكواخ في ظل ظروف اقتصادية شديدة البؤس وتزداد هذه النسبة أكثر بين سكان المدن في المغرب وخصوصا الرباط والدار البيضاء ([9]).ويعزي ازدياد عدد العشوائيات في البلاد العربية لعوامل عديدة أهمها: الهجرات المتزايدة نحو المدن والمراكز الحضرية الناتجة عن التنمية غير المتوازنة (Imbalanced Development) وقلة الاهتمام بالمناطق الريفية ، خاصة فيما يتعلق بتحسين الأجور وتطوير الخدمات ، ناهيك عن ارتفاع قيمة الأراضي وارتفاع إيجارات المنازل في المدن الرئيسة والعواصم الحضرية. هذه الدوافع والاسباب مجتمعة أدت الى نزوح بعض الأسر الفقيرة لأطراف المدن والاقامة في الأحياء العشوائية ، بالإضافة لعدم تطبيق قوانين ملكية الأراضي والتهاون في تفعيل القوانين الخاصة بتراخيص المباني ، وبشكل عام فإن معظم الكتابات والدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي تناولت

---

[6] عايدة البطران ، الإسكان العشوائي في مصر 1995، الحلول والبدائل المقترحة لحل مشكلة أمن العشوائيات، ورقة بحث قدمت في المؤتمر (25) الديموجرافي القاهرة ص390

[7] عمر وصفي مارتيني،1997، الانفجار السكاني والتوطين العشوائي في مدينة حلب منذ بداية القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر ، المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية ، 1994، المعهد العربي لإنماء المدن الرياض

[8] عثمان الحسن نور،2003، الهجرة والنزوح وانعكاساتهما على الخدمات والمرافق العامة في المناطق الطرفية بمدينة الخرطوم الكبرى، ندوة تطوير الخدمات البلدية والمرافق العامة في المدن العربية ، الخرطوم 14 17 فبراير 2003م ، المعهد العربي لإنماء المدن ، الرياض .

[9] اسماعيل قيرة ،من هم الفقراء الحضر ؟ قاع المدينة نموذجا ،المستقبل العربي ،العدد 205 .المركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،مارس 1996،ص70.

النمو الحضري تؤكد على الطابع العشوائي لهذه الأحياء ، الأمر الذي أدي إلى ارتفاع نسبة الفقراء الحضريين الذين يفتقرون إلى الخدمات والمرافق الحضرية الأساسية.

وتشير الإحصاءات الحديثة الى تزايد عدد الفقراء الحضريين عام 2000م حيث جاوز البليون (Billion) نسمة ، وتمثل قارة آسيا اكبر تمركز للفقراء الحضريين في العالم حيث يعيش حوالي 14٪ من السكان الحضريين في مدن القارة تحت خط الفقر([10]) ، وفى السياق ذاته تؤكد دراسات أخرى على أن استمرار تدهور البيئة الحضرية يعد احد المصادر الأساسية لتكريس الفقر (Poverty) ، وبحسب التقديرات والدراسات الاحصائية ، يتوقع أن يبلغ عدد سكان التجمعات المدينية «العشوائية» نحو بليوني (Two Billions) شخص في سنة 2020 مسيحي ، مع العلم بأن عدد السكان المهمّشين في كواليس المدن يفوق عدد سكان البلدان المتقدّمة كلها التي غالباً ما تغفل الدراساتُ ووسائلُ الإعلام تناولها وتشخيص أسبابها.

وقد أصبحت مشكلة النمو المتزايد للمناطق العشوائية إحدى التحديات الخطرة التي تواجه حكومات البلدان النامية خلال العقود الأخيرة ، وتكمن خطورتها ليس فقط على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، ولكن أيضا على الصعيد السياسي والأمني لارتباطها بمشكلات أخرى منها: الجريمة والمخدرات والبطالة والمشكلات البيئية ، فضلا عن النمو المتزايد للقطاع الاقتصادي غير الرسمي Informal Economic Sector .وعلى الرغم من خطورة المشكلة على المستوى الوطني ،إلا أنها لا تزال تمثل حقلاً خصباً للعديد من الدراسات والبحوث الاجتماعية المتخصصة ، ومن هنا جاءت الأهمية التطبيقية للدراسة الراهنة والتي تتمثل في: (1) التعرف على الظروف السكنية التي ساهمت في نشأة وتطور هذه الأحياء المجاورة لمخطط مدينة طرابلس (خارج المخطط) (2) محاولة تشخيص نوعية تلك المساكن وظروفها الآنية وطبيعة نشأتها ، (3) تحديد المناحي الاقتصادية و المهنية المكونة للنسيج الاجتماعي (Social Fabric) لسكان هذه الأحياء العشوائية (4) حصر الأسباب التي دعت إلى التوطن في تلك الأماكن. وتأتي هذه الدراسة أيضاً ضمن (برنامج بناء قاعدة المعلومات والبحوث حول مدينة طرابلس) الذي تتبناه اللجنة الشعبية العامة للمؤسسة العامة للإسكان والمرافق ، بهدف المساهمة في تقديم رؤية علمية تطبيقية حول مختلف جوانب التنمية المحلية في مناطق طرابلس وضواحيها وقراها وتجمعاتها السكانية، الأمر الذي يوفر المعلومات الدقيقة حول واقع هذه المجتمعات.

[10] http://www.fespinal. .com /espinal/English/visua/en72thm.p.1 10

ثانيا: مفاهيم الدراسة

تحتوى الدراسة على مفهومين أساسيين هما :

1- المناطق العشوائية

2- الخصائص الاجتماعية والثقافية

1- المناطق العشوائية :

بدأت ظاهرة الإسكان غير المشروع كرد فعل لعوامل متعددة منها: الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والظروف الطبيعية ، ما دفع العديد من سكان المناطق الريفية وغيرها الى النزوح نحو المدن والعواصم للإقامة على أطرافها دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي أو نظم وتشريعات التخطيط العمراني المعتمدة ، وعادة ما تشيد المساكن العشوائية من الصفيح أو الزنك أو الخشب أو الكرتون على هيئة أكواخ متفرقة تتميز بإفتقارها الملحوظ للخدمات الضرورية مثل مراكز الرعاية الطبية وأنظمة الصرف الصحي وأجهزة إصحاح وحماية البيئة والخدمات التعليمية والأمنية وغيرها من الخدمات الأساسية. ويطلق على المناطق العشوائية مصطلحات عديدة تختلف من مجتمع الى آخر بحسب طبيعته الديموغرافية والثقافية مثل: مدن الكرتون ، ومدن الصفيح ، والأحياء الفقيرة ، والمدن العشوائية ، للتعبير عن كونها مساكناً شيدت بدون تراخيص بناء وعلى أراضٍ مملوكة ملكيـة عامة ، ولوقوعها خارج دائرة الخدمات المجتمعيـة العامة وعدم اعتراف الدولة بها. وعلى الرغم من إعلان الأمم المتحدة بأن يكون عام 1987م عاماً دولياً لإسكان من لا مأوى لهم (Homeless) ، إلا أن نسبة كبيرة من المساكن في الدول النامية تشيد قبل الحصول على تراخيص وموافقات الجهات المختصة ، حيث تـتراوح نسبة من يسكنون في إحياء غير مخطط لها عمرانياً وبإجراءات غير قانونية بين 30٪ و 60٪ في معظم الدول العربية([11]).

---

11 ذياب موسى البداينة ،1998، التحضر والجريمة في المجتمع العربي، ندوة المدينة والسكن العشوائي ، حمرية مكناس ، 20 □ 22 ابريل 1998م

ويعدُ مفهوم المناطق العشوائية مفهوماً أساسياً في الدراسة الحالية ، الأمر الذي يستوجب وضع تعريف إجرائي يتناسب وطبيعة الدراسة وأهدافها العامة من ناحية ، وينسجم مع خصوصية التحضر في المجتمع الليبي والمناطق المدروسة من ناحية أخرى ، وبالتالي يتم تحديد جملة المؤشرات والسمات التي تميز المنطقة العشوائية عن غيرها من حيث: ظروف نشأتها وخصائصها الاجتماعية وبنيتها الاقتصادية والثقافية .وبكل تجرد وموضوعية علمية نقول بأن النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية الحضرية يعدُ مشكلة معقدة ذات أبعاد متداخلة(Overlapping Dimensions) ، ما أدى الى تعدد التعريفات لـ"المناطق العشوائية" ، ويرجع ذلك– في نظرنا– إلى عوامل أهمها :اختلاف التوجهات الفكرية وعدم التناسق في الدراسات النظرية وتباين المواقف الإيديولوجية للباحثين والمهتمين من جانب ، وأيضاً تباين الظروف المجتمعية والتوجهات السياسية والتنموية للمجتمعات عبر المرحل المتعاقبة من جانب آخر ، فضلا عن التنوع في المقاييس المستخدمة في المسوحات والدراسات.

وتأسيساً على ذلك تعتمد بعض التعريفات على المعيار القانوني حيث يرى القائلون به أن الـ سكن العشوائي هو القائم على احتلال الأرض أو احتلال السكن أو كليهما معاً ، مؤ كدين أن المق صود بال سكن العشوائي هو المنطقة السكنية التي نمت بدون حق قانوني أو تصريح بالبـ ناء من الـ سلطات المحلـ ية ، و كنتيجة لذلك تعاني هذه العشوائيات من سوء البنية التحتية (Infrastructure) وإنعدام ا لخدمات الحضرية الأساسية([12]). ويركز آخرون في تعريفاتهم على أنماط وخصائص الـ سكن العـ شوائي المتمثـلة في إفتقاره للجوانب الصحية والبنائية المخالفة لقوانين الإ صحاح البيـ ئي والفـ نون المعمار يـة. و ثمة تعريـ فات أخري يقول أصحابها بأن المناطق العـ شوائية هي أحـ ياءً حـ ضرية متخلـ فة عمرانـ ياً وثقافـ ياً واجتماعـ ياً ، مؤكدين أن مفهوم الـ سكن العـ شوائي يُقـ صدُ به المـ باني الـ سكنية ا لمتي يـ قوم بتـ شييدها القـ طاع ا لخاص (الأفراد) سواء عـ لى أر ضه أو عـ لى أرض عا مة من الأرا ضي المملو كة للدو لة خارج المديـ نة العا صمة

www.csb.utsa.edu/user/rlong/intro/urb.htm.pp - 13 http://

(Capital Cities) دون مراعاة للمخطط العام ، وتتميز في غالبيتها– بالمستوى المتدني بنائياً واجتماعياً واقتصادياً ([13]).

يتضح من العرض السابق انه ليس ثمة تعريف شامل ودقيق يذسحب بدرجات متساوية على المناطق العشوائية في كافة المجتمعات وفى كل الظروف ، فقد لاحظنا أن بعضاً من هذه التعريفات تركز على جوانب وخصائص معينة تعتبرها معاييراً أساسية لتعريف المنطقة العشوائية ، متجاهلةً أهمية المكونات الاخري لهذه المناطق ، فمشكلةُ السكن لم تعد مشكلة هندسية فنية صرفة ، بل أصبحت مسالةً اقتصاديةً واجتماعيةً فضلاً عن تشعباتها (ramifications) الأمنية والبيئية المتعددة. ويمكننا بعد هذا السرد– صياغة تعريف جامع لمعنى المنطقة العشوائية بـــ "أنها إحدى الأنماط السكنية غير القانونية التي ارتبطت نشأتها بظاهرة التضخم الحضري (Urbanization) الذي تعاني منه العواصم في البلدان النامية ، معتمدة في انتشارها وتطورها على السياسات الفردية والجهود الذاتية كبدائل مؤقتة وعلاجات ظرفية لمعضلة السكن ، وتتفرد هذه المناطق بطابعها اللاحضري حيث يشكل الإفتقار إلى الخدمات الأساسية القاسم المشترك لهذه العشوائيات في كافة دول العالم.

2- الخصائص الاجتماعية والثقافية :

لغوياً يقصد بكلمة "خاصية" نقيض العمومية أي "الميزة" التي تميز الشئ عن غيره ، أما اصطلاحاً فلفظة "خصائص" (Characteristics) تعني مجموع السمات والعناصر التي تميز شخصاً أو مجتمعاً ما عن نظرائه من بني جنسه سواء كانت تلك الخصائص تتعلق بالعادات السلوكية أو طرائق التفكير أو التكوين البيولوجي أو البناء التنظيمي الاجتماعي ، ويختلف الاجتماعيون

12- http://www. oneworld.org/panos/briefing/brief34.htm .pp.2-3

والانثربولوجيون وعلماء الاقتصاد حول تحديد منظومة الخصائص المستخدمة في الدراسات والمسوحات الاجتماعية والاقتصادية تبعاً لتوجهاتهم الإيديولوجية (Ideologies) وإهتماماتهم النظرية ومدارسهم الفكرية (Schools of Thought) ، إلا أن السواد الأعظم منهم يركز على السمات العامة المتي يشترك فيها جلُّ السكان (Population) كالخلفية الاجتماعية والمستوى الاقتصادي والعنصر الثقافي والمستوى المعيشي.....إلخ ، أي أن الباحثين متفقون حول مجموعة الخصائص العامة المتمثلة في: السن والنوع ومحل الميلاد ومقر الإقامة الاعتيادي والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والوضع المهني ومعدل الدخل السنوي للافراد ، وبالتالي فإن المقصود بالخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المناطق العشوائية في هذه الدراسة هو جملة الخصائص النوعية والعمرية والحالة الاجتماعية والمستويات التعليمية والثقافية للذين استهدفتهم الدراسة ، بالاضافة الى ظروفهم الاقتصادية والسكنية داخل المناطق العشوائية.

ثالثا :أهداف الدراسة:

الدراسة التي بين أيدينا دراسة ميدانية تطبيقية تتناول بالبحث والتشخيص طبيعة المناطق العشوائية الواقعة بضواحي وقرى مدينة طرابلس (خارج المخطط) سعياً إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1) الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للسكان المقيمين في مناطق الدراسة من خلال المحاور الأساسية المتمثلة في: السن والنوع والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والظروف السكنية والأوضاع الاقتصادية والمهنية.

2) التعرف على آراء السكان ومواقفهم تجاه بعض القضايا مثل: الرغبة في الانتقال من الريف إلى المدينة، وادخال المناطق العشوائية في المخططات العمرانية المستقبلية للمناطق الحضرية ، والهجرة العكسية والعودة إلى أماكن الإقامة الأصلية.

3) تحديد الأسباب والمقتضيات التي دعت إلى التوطن في تلك المناطق بالرغم من قلة أو عدم توفر الخدمات الأساسية بها.

4) تشخيص المشاكل التي يعانى منها السكان بشكل منتظم مثل: قلة المدارس التعليمية ، وعدم وصول التيارالكهربائي ، والافتقار الى المياه الصالحة للشرب ، وانعدام شبكات الصرف الصحي ،وصعوبة المواصلات ، وقلة أو إنعدام الخدمات الصحية الضرورية كالاسعافات الأولية والمراكز الصحية الريفية.

رابعا :تساؤلات الدراسة:

انطلاقا من تلك الأهداف تم صياغة جملة من التساؤلات الأساسية تسعى الدراسة الميدانية للإجابة عليها نجملها في النقاط التالية:

- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية لسكان المناطق العشوائية محل الدراسة؟
- ما موقف السكان من بعض القضايا التنموية (كأن تكون مناطقهم جزءاً من المخطط)؟
- ما هي المشكلات التي يعانى منها قاطنو المناطق محل الدراسة بشكل يومي؟
- ما هي الظروف والدوافع التي قادتهم إلى التوطن في تلك المناطق محل الدراسة؟

خامسا : مجالات الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مجالات ثلاثة وهى :

1- المجال المكاني (Region):

الدراسة أ ستهدفت المـ ناطق العـ شوائية المحيـ طة بمخـ طط مديـ نة طرابلس وا لمتي تدخل ضمن شعبيتي "طرابلس والجفارة" أو "طرابلس الكبرى" كما يسميها البعض ، حيث قسمت إلـى سبع مناطق رئيسة تبدأ من تاجوراء شرقاً وتنتهي بمنطقة الماية غرباً بحسب الخرائط المحددة لهذه المواقع والمرفقة بهذه الدراسة.

2- المجال البشري "العينة" (Sample):

اعتـ مدت الدرا سة على المسـح الشامل لمجتمـع البحث وكافـة أفراد منـاطق الدراسـة ويقصـد بهـم الأفـراد الـذين يملكـون مزارعـاً أو قطـع أراضـي أو مسـاكناً أو إسـتراحات بالمناطق السبع المستهدفة بالدراسة.

3- المجال الزمني (Duration):

قام الباحثون الميدانيون بجـ مع البيا نات والمعلو مات مـ يدانياً خلال الـ فترة المـ تدة من 1 هانيـ بال (أغـ سطس) إلى 25 هانيـ بال (أغـ سطس) 2007مـ سيحي ، حـ يث ساعد الأ ساتذة ا لجامعيون المشرفون فرق البحث الميداني في مراجعة البيانات التي تم جمعها وتصنيفها ، وقد أحتوت الا ستمارة

المعدة لهذا الغرض عدداً من المحاور الرئيسة تصدرتها بيانات أولية حول المستبينين مروراً بالوضع الاقتصادي والمهني ، فالظروف السكنية لهم ، إلى جانب عدد من القضايا التنموية المتي تواجه المقيمين بالمناطق العشوائية.

أولا :بيانات أولية :

فيما يتعلق بتوزيع العينة حسب الجنس فقد كانت النتائج حسب الجدول (1) :

جدول رقم (1)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أنثى	2044	4.9
ذكر	29404	71
لا إجابة	9980	24.1
المجموع	41428	٪100

يوضح الجدول (1) الخاص بتوزيع العينة حسب الجنس ، أن نسبة الذكور فاقت بكثير نسبة الأناث وفاقت أيضا نسبة غير المجيبين على الاستبيان ، و هذا يشير إلى أن المجيبين على الاستبيان إما أن يكونوا خارج منطقة البحث أثناء زيارة المستبينين أو أنهم رفضوا إعطاء آية إجابة .أما فيما يتعلق بنسبة الإناث وهي (4.9%) فتعد في نظرنا نسبة عالية فيما لو درسناها من و جهة نظر منظومة القيم الاجتماعية والمستوى التنموي لمجتمع البحث وأيضا دخول

الأفراد التي لا تقتصر على مصدر رزق واحد ، فيما يستوجب إعادة النظر في هذه الحالات التي تعزى لأحد السببين:

1- تزايد نسبة الطلاق بين العائلات الليبية.

2- أو تزايد نسبة الوافيات بين أرباب الأسرالذكور.

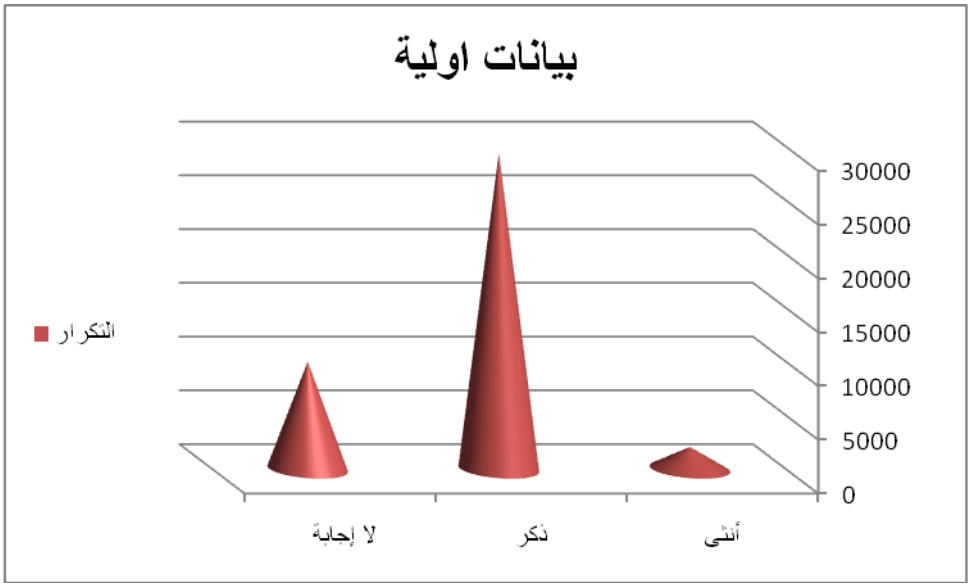

2) المستوى التعليمي :

جدول رقم (2)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
امى	4335	10.5
أساسي	5404	13
متوسط	11279	27
جامعي	6496	15.6
عليا	1618	4
لا إجابة	12296	29.9
المجموع	41428	٪100

يبين الجدول رقم (2) الخاص بالمستوى التعليمي لمجتمع البحث بأن غير المجيبين على الاستبيان فاقت نسبتهم 29% تلتها نسبة المتحصلين على مؤهلات تعليم متوسط 27 % تم المستوى الجامعي بنسبة 16 % تقريبا" . أما أصحاب التعليم الأساسي فكانت نسبتهم 13% ومثل الأميون نسبة 11% تقريبا" من إجمالي مجتمع البحث ، وهذه النسبة تشير إلى أن الأمية ما تزال مرتفعة بين قاطني المناطق العشوائية (خارج المخطط) التي قد ترجع إلى أسباب منها: عدم توفر المؤسسات التعليمية قبل قيام الثورة أو عدم قناعة أبناء الأرياف والقرى بجدوى التعليم حينذاك ، أو لمحدودية دخول الأفراد "الآباء" التي لم تكف لتغطية تكاليف الحياة قبل تفجر ثورة الفاتح العظيم التي عملت على تحسين مستوى دخول الأفراد والرفع من مستوى معيشتهم.

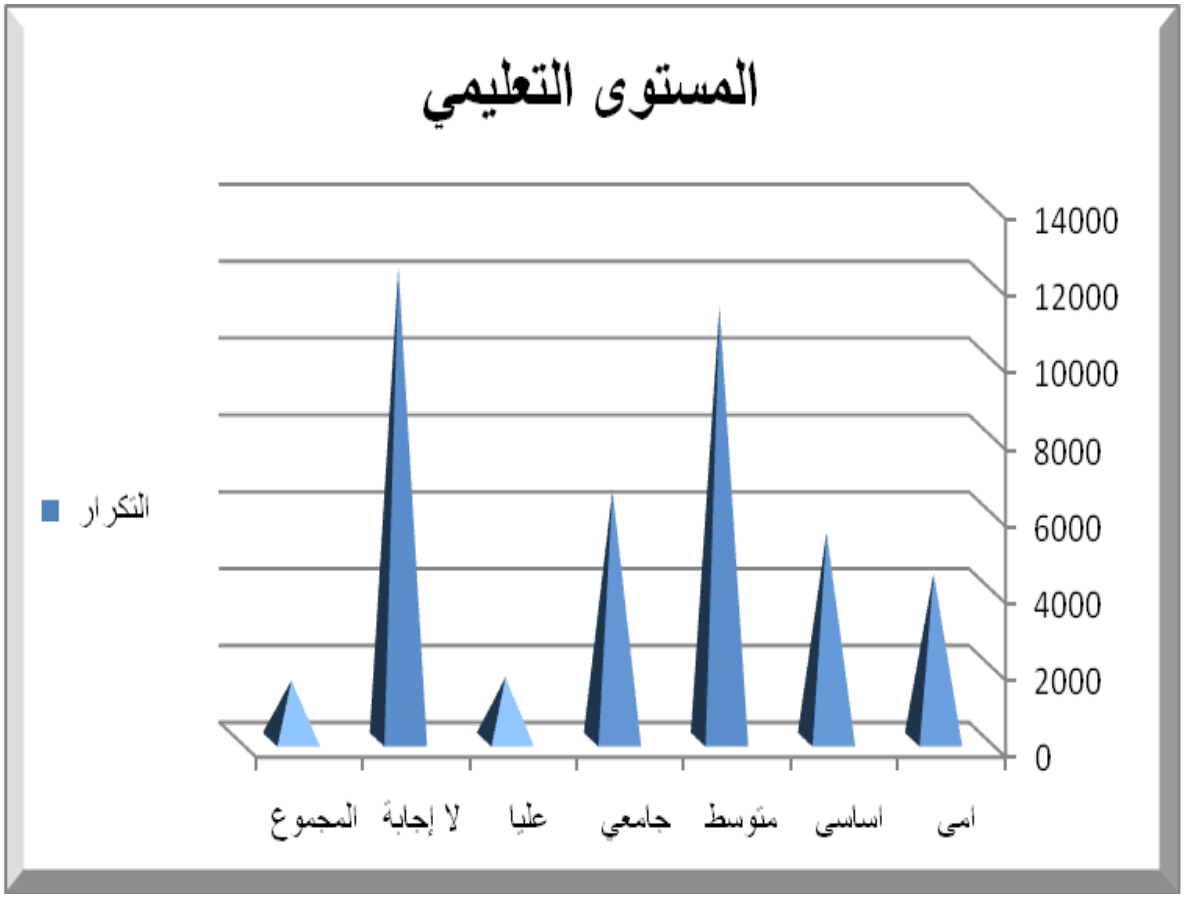

3) العمـــر :

جدول رقم (3)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
(10-20)سنة	96	0.2
(20- 30)سنة	2971	7.2
(30-40)سنة	5472	13.1
(40-50)سنة	6183	15
(50-60)سنة	5212	12.5
(60-وما فوق)سنة	8301	20
لا إجابة	13793	32
المجموع	41428	100

يتبين من خلال التمعن في الجدول رقم (3) بأن نسبة أعمار مجتمع البحث الذين تجاوزوا (60) سنة كانت اكبر نسبة حيث مثلت 20% من إجمالي المبحوثين ، وأن الذين تتراوح أعمارهم بين (40-50) سنة يمثلون نسبة 15 % فقط. أما الذين تزيد أعمارهم عن (30) سنة حتى سن الأربعين(40) فيأتون في المرتبة الثالثة وبنسبة 13 % تقريبا" ، يليها أولئك ممن تتراوح أعمارهم بين (50-60) سنة بنسبة 12.5% فقط. وتعكس هذه النسب المتباينة جملة من الحقائق منها: ارتباط المستبيين بأراضيهم واقتناعهم بالمستوى المعيشي في الوسط الاجتماعي القاطنين به ، وأيضا" الابتعاد عن المجتمعات الحضارية بسلبياتها الكثيرة المتمثلة قي الجنوح والانحراف ومعدل الجريمة المتزايد..... الخ. ويلاحظ من خلال هذا الجدول أيضاً أن الشباب بين سن (20-30) سنة يمثلون نسبة 7.2 % فقط من ‘إجمالي المبحوثين ، و هذا ربما يفسر بعدم وجود أماكن شاغرة للسكن في المنطقة الحضرية والازدحام السكاني الذي تشهده عواصم المدن.

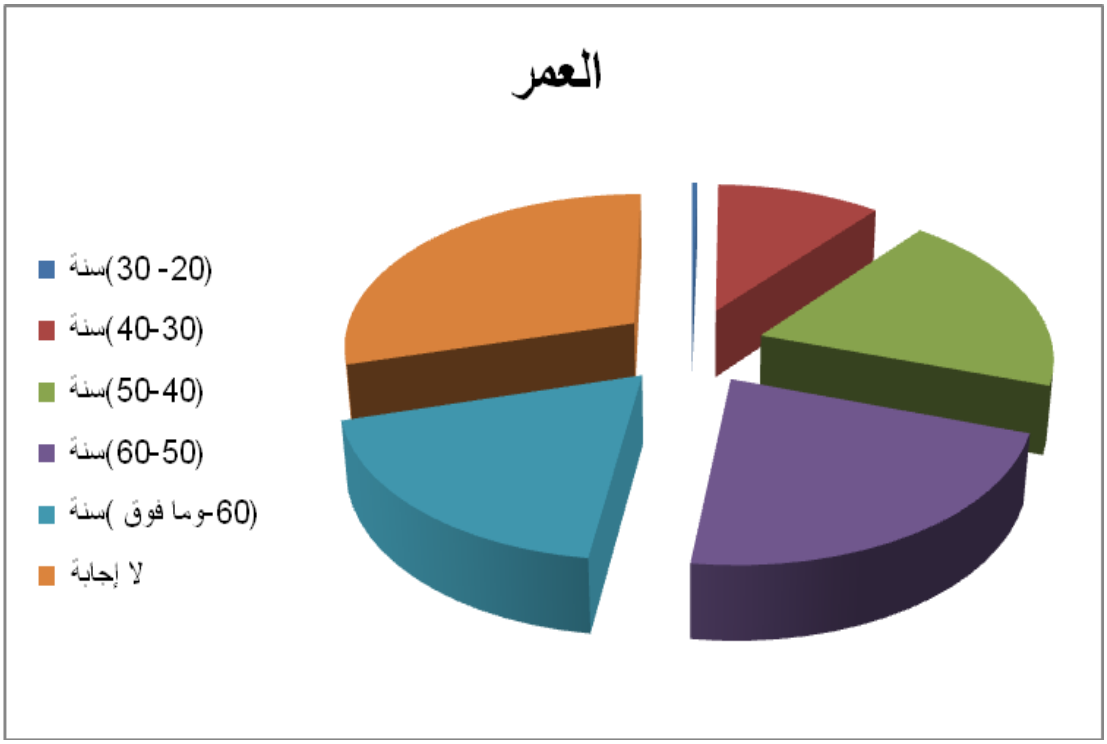

4) الحالة الاجتماعية :

جدول رقم (4)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	7783	18.8
متزوج	25450	61.4
مطلق	204	0.5
أرمل	886	2.1
لا إجابة	7105	17.2
المجموع	41428	100

يتضح من خلال الجدول رقم (4) الخاص بالحالة الاجتماعية لمجتمع الدراسة بأن نسبة المتزوجين احتلت قمة الهرم حيث وصلت الى 61 % تقريبا " ، بينما تجاوزت نسبة العزوبية 18 % لجملة من الأسباب منها: عزوف الشباب عن الزواج الذي يعود الى التكلفة المادية

الباهضة وكثرة المغريات (Temptations) العصرية والانفتاح على المجتمعات الأخرى وربما أيضاً لاقتناع هذه الفئة بأن الزواج ارتباط اجتماعي تترتب عليه مسئوليات أسرية ومعيشية متعددة. كما يبين الجدول بأن نسبة الأرامل أو المترملات فاقت 2 % وهذا ينسجم في نظرنا مع ما ورد بالجدول الأول بأن نسبة الإناث اقتربت من 5% من إجمالي مجتمع الدراسة. أما نسبة غير المجيبين والبالغة 17.2 % التي تلي نسبة العزاب المبينة إعلاء فترجع إلى أسباب سبق ذكرها في الجدول رقم (1).

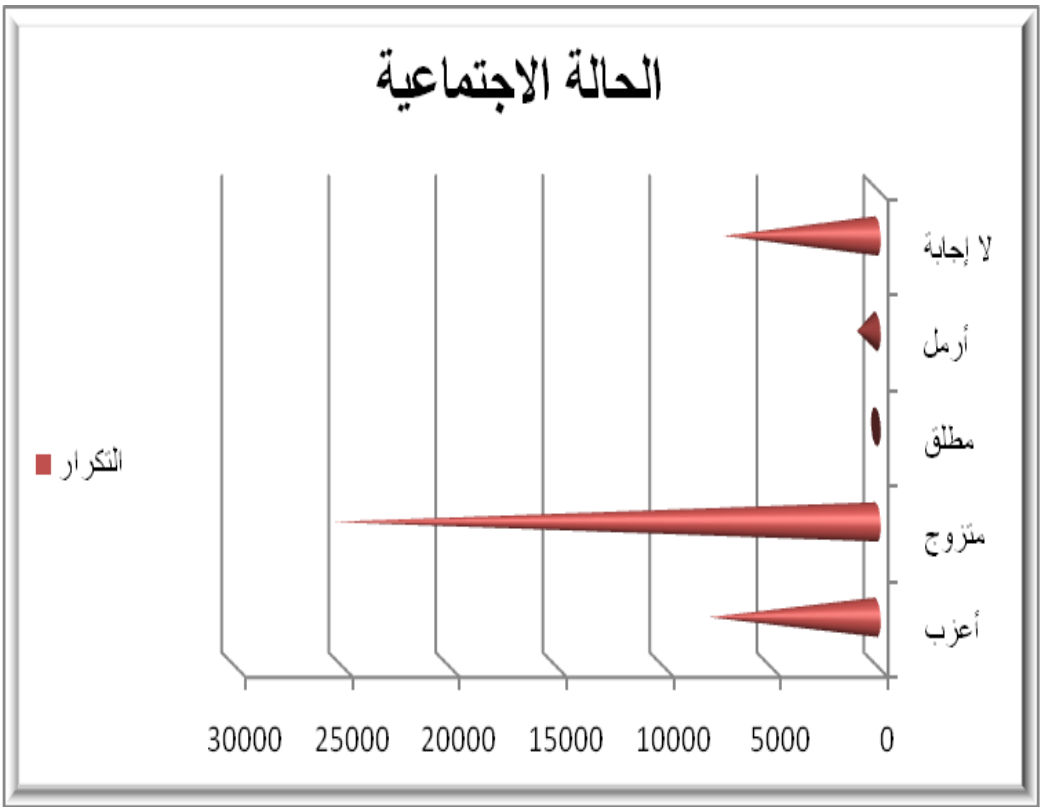

5) عدد الزوجات :

جدول رقم (5)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
واحدة	24733	60
اثنين	983	2.4
ثلاثة	129	0.3
أربعة	55	0.1
لا إجابة	15528	37.2
المجموع	41428	100

يعكس هذا الجدول (5) المتعلق بعدد الزوجات بأن أكثر من نصف مجتمع الدراسة (60%) متزوج بواحدة ، بينما بلغت نسبة المتزوجين بأربعة 0.1 % ، تلاها في المرتبة الثالثة المتزوجون بثلاث زوجات بنسبة 0.3 % . أما المتزوجون بإثنين فقد بلغت نسبتهم 2.4 % من إجمالي مجتمع الدراسة ، وهذا يرجع ربما إلى محدودية الدخل (Income Limitation) أوتأثير الثقافة الأسرية السائدة أوالاقتناع بأهمية الترابط الأسري. كما يوضح الجدول أيضاً أن نسبة غير المجيبين على الاستبيان وصلت 37 % من مجموع المستبينين ومردها ربما للأسباب التي ذكرت سلفاً.

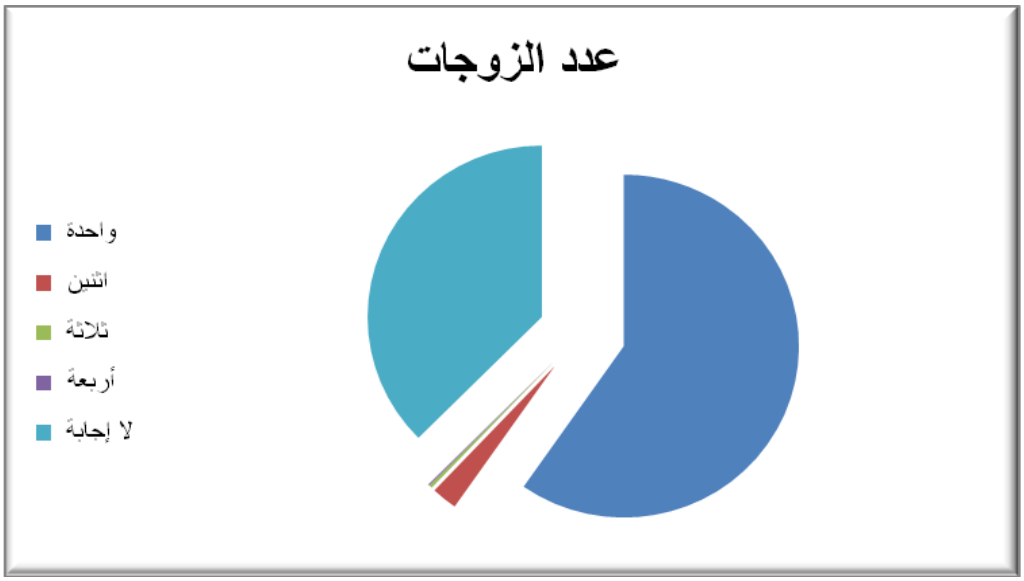

6) عدد أفراد الأسرة :

جدول رقم (6)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
(2-4)	8128	19.6
(5-6)	6730	16.2
(7-8)	4958	12
(8-10)	3195	7.7
(10-12)	1890	4.6
(12-وأكثر)	1353	3.3
لا إجابة	15174	36.6
المجموع	41428	100

أما الجدول السادس (6) الذي يخص عدد أفراد الأسرة بالمناطق العشوائية فيوضح أن أعلى نسبة هي 19.6 % وتمثل الأسر التي تضم من إثنين الى أربعة أفراد ، تليها في المرتبة الثانية اسر يتراوح عدد أفرادها ما بين خمسة وستة أشخاص وقد مثلت هذه الأسر نسبة 16 % من إجمالي المبحوثين. ويبين الجدول ذاته أن نسبة الأسر التي لا يزيد عددُ اعضائها عن ثمانية أفراد قد وصلت الى 12 % من مجموع المستبينين ، أما تلك التي جاوز عدد أفرادها 12 فرد أو أكثر فقد مثلت نسبة 3 % فقط ، وهذا مرده في نظرنا لطبيعة الثقافة العصرية (Modern Culture) ، وارتفاع نسبة الوعي الاجتماعي بشأن تنظيم الإنجاب ، وما تتطلبه الأسر الكبيرة من تأمين لإحتياجات العيش الكريم في ظل ظروف الحياة المعاصرة.

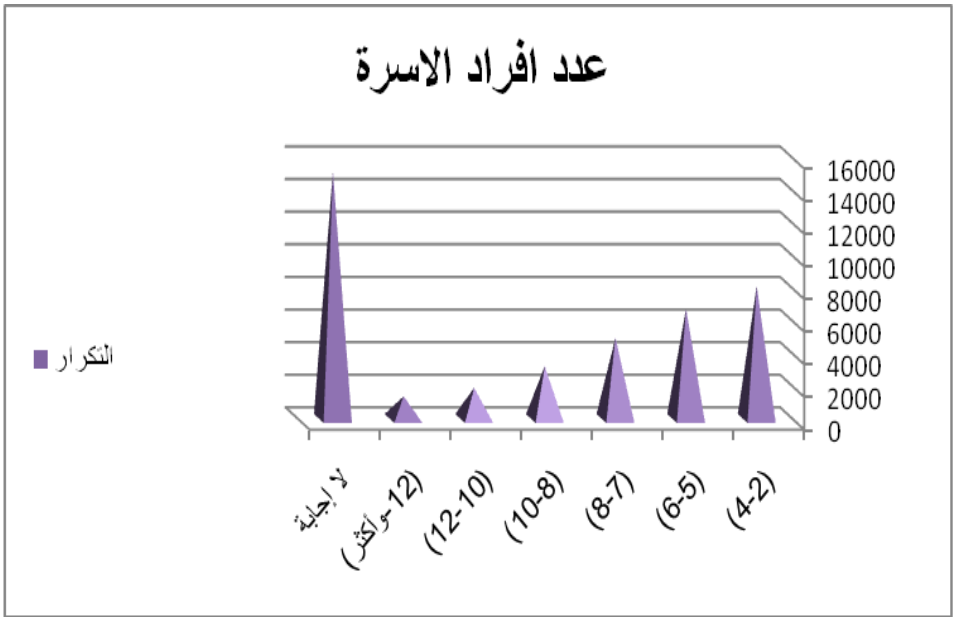

7) الإقامة الحالية :

جدول رقم (7)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
مؤقت	2940	7.1
دائم	22992	55.5
لا إجابة	15496	37.4
المجموع	41428	100

من خلال الجدول رقم (7) المتعلق بالإقامة الحالية لمجتمع البحث ، يتضح بأن أكثر من نصف المستبينين يقيمون إقامة دائمة إعتيادية بمناطقهم ، أما السكن المؤقت فلم تتجاوز نسبته 7 % من مجموع المبحوثين. وفي مقابل ذلك فان نسبة غير المجيبين عن الاستبيان وصلت إلى 37 % أي أكثر من نسبة ذوي السكن المؤقت. ويعزى ذلك إسباب منها: ارتباط سكان المناطق المدروسة بأرضهم أوعدم اقتناعهم بالإقامة في المدينة لأسباب بيئية واجتماعية وثقافية.

ب) اذا كانت أقامتك دائمة :

البيان	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	5267	12.7
أكثر من 5 سنوات	11400	27.5
لا إجابة	24761	59.8
المجموع	41428	100

أما هذا الجدول فيوضح بأن نسبة 27 % من ذوي الإقامة الدائمة قد تجاوزت نصف عقد زمني ، بينما يمثل المقيمون مدة اقل من 5 سنوات فلم تتجاوز نسبتهم 13 % و هذا يعكس تفسيرنا المذكور سلفاً والأسباب التي أوردناها.

8) مكان الإقامة الأصلي:

الشعبية :

جدول رقم (8)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
طرابلس	15930	38.4
الجفارة	6762	16.3
المرقب	1108	2.7
الجبل الغربي	1246	3.0
الجبل الاخضر	92	0.2
الزواية	304	0.7
النقاط الخمس	88	0.2
سبها	185	0.4
مصراته	186	0.4
الجفرة	2	0.004
الكفرة	5	0.012
سرت	73	0.174
بنغازى	106	0.3
طبرق	4	0.01
نالوت	6	0.01
خارج الجماهيرية	20	0.04
لا اجابة	15311	37.15
المجموع	41428	100

وبخصوص مكان الإقامة الأصلي للمبحوثين فإن الجدول رقم (8) يوضح أن 38 % منهم يقيمون بشعبية طرابلس وتليها في المرتبة الثانية شعبية الجفارة بنسبة 16 % لأسباب عدة منها: توارث الأرض عن أسلافهم وإقتناعهم بالابتعاد عن عواصم المدن (Capital Cities) تفادياً للضجيج وإبتعاداً عن التلوث البيئي و حماية لأسرهم من الانحراف الاجتماعي. والملاحظ من خلال الجدول (8) ذاته أن نسب المنحدرين من الشعبيات الأخرى والقاطنين بالمناطق العشوائية التي تم مسحها خلال هذه الدراسة تبدو متقاربة خصوصاً شعبيات الجبل الأخضر وطبرق و بنغازي والنقاط الخمس ونالوت وسبها والجفرة ، وهذا قد يرجع إلى تحسن ظروف الحياة في شعبياتهم الأصلية أو لدخولهم المحدودة التي لم تمكنهم من شراء الأرض والبناء عليها.

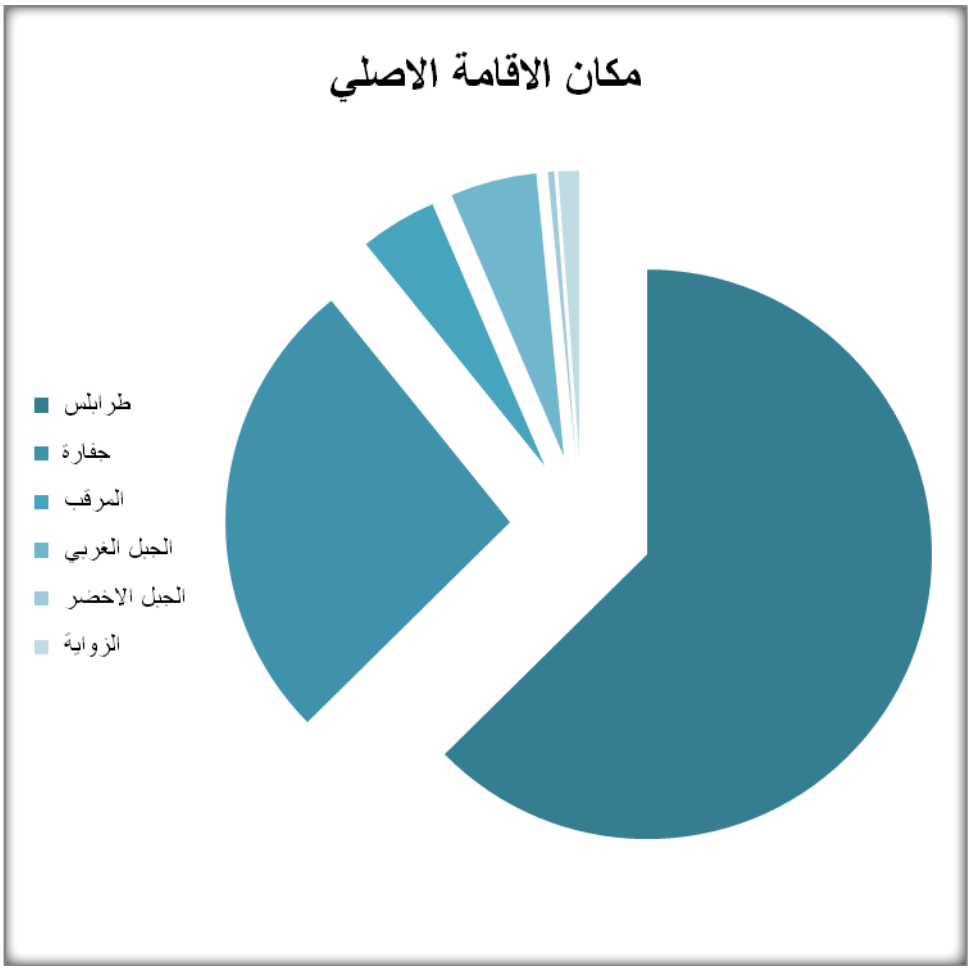

9) سنة الانتقال للمكان الحالي :

جدول رقم (9)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
منذ الولادة	8576	20.7
منذ بضعة شهور	2010	4.8
منذ سنة	1661	4.1
منذ سنتين	1892	4.6
منذ ثلاث سنوات	1318	3.2
منذ أربع سنوات	1495	3.6
منذ أكثر من أربع سنوات	9810	23.7
لا إجابة	14666	35.3
المجموع	41428	100

يبين الجدول رقم (9) الخاص بتاريخ الانتقال للمكان الحالي بأن نسبة 23.7 % يقيمون بهذه الأماكن منذ أكثر من 4 سنوات ، أما المقيمين منذ الولادة (Since Birth) فقد اقتربت نسبتهم من 21% من إجمالي المستبينين. ومن خلال القراءة المتمعنة للجدول سنلاحظ أن المعدلات التكرارية للمقيمين بهذه المناطق تتأرجح بين 3% و4.8% حيث تتراوح إقامتهم بين السنة الواحدة والأربعة سنوات ، وسيلاحظ المتمعن أيضاً وجود تلازم إحصائي بين المقيمين إقامة دائمة (أي أكثر من 5 سنوات) في الشق الثاني من الجدول رقم (7) و هذا الجدول ، ومرد ذلك في نظرنا إلى مصداقية (Credibility) المعلومات عن المستبينين والدقة في جمع البيانات من طرف الفرق البحثية.

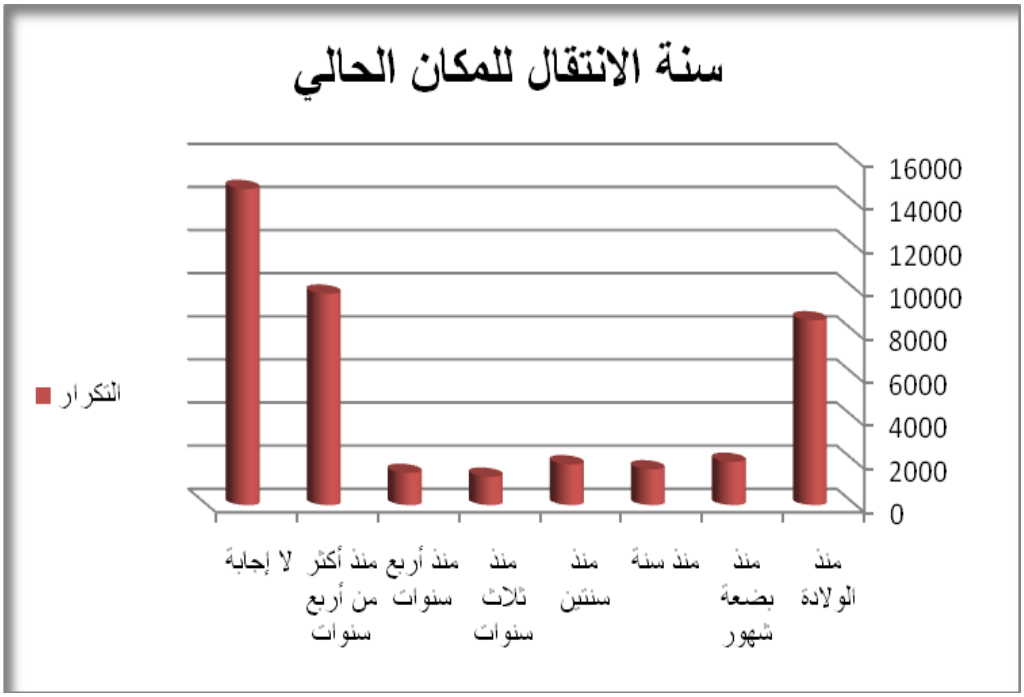

10) هل لديك أبناء في سن الزواج ؟

جدول رقم (10)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10524	25.4
لا	13812	33.3
لا إجابة	17092	41.3
المجموع	41428	100

من خلال الجدول (10) بشأن أبناء المبحوثين ممن هم في سن الزواج فيتضح بجلاء أن نسبة غير المجيبين عن الاستبيان فاقت 40% وهذا قد يرجع إلى الأسباب التي تم ذكرناها في السابق ، أما نسبة المجيبين (بلا) فتزيد عن 33% ونسبة المجيبين (بنعم) فقد وصلت الى 25.4% ، وهذا يعلل مدى احتياج هذه الأسر إلى تحسين ظروفها المعيشية و تأمين مساكن مستقبلية لها وتوفير فرص عمل لأبنائها ، ويمكننا إرجاع ظاهرة عزوف الشباب عن الزواج

لأسباب متنوعة يأتي في مقدمتها الحاجة الى سكن مستقل عن الأهل أو عدم توفر فرصة عمل تؤمن للشاب حياة كريمة .....إلخ.

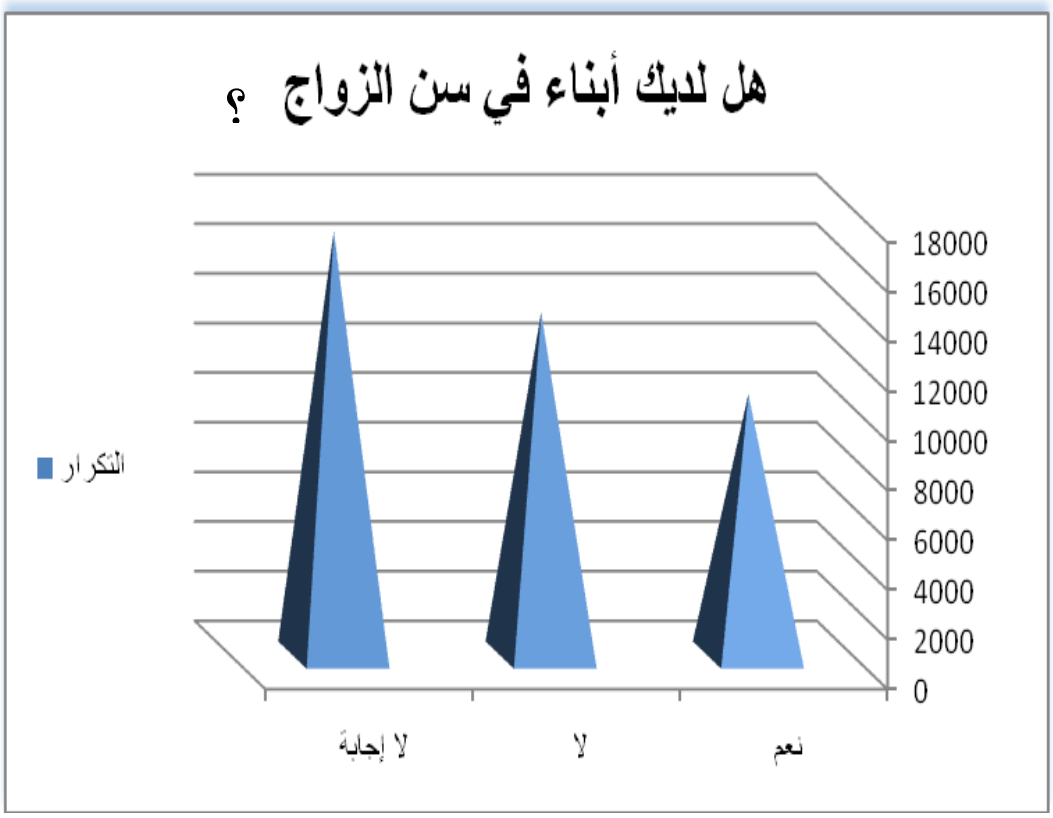

11) في حالة الإجابة(بنعم) كم عددهم؟

جدول رقم (11)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
(2-1)	6748	16.3
(5-3)	3696	8.9
(أكثر من 5)	1257	3.1
لا إجابة	29727	71.7
المجموع	41428	100

ويوضح الجدولان الحادي عشر والثاني عشر صحة التفسير الذي أوضحناه في الجدول رقم (10) وهو أن ما نسبته 16% من عدد المستبينين لديهم أبناء في سن الزواج وأن نسبة 43% يقيمون في منزل واحد مع الأب و الأم.

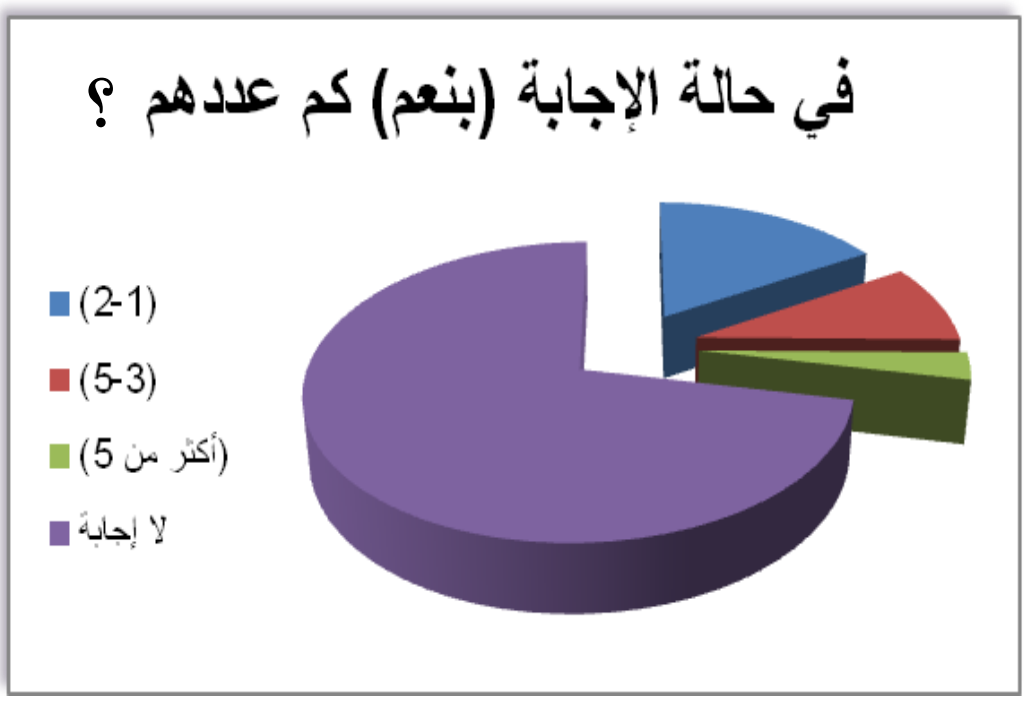

12) مكان إقامة الأبناء :

جدول رقم (12)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
مع رب الأسرة في المسكن	17836	43
داخل مخطط المدينة	1044	2.5
خارج مخطط المدينة	2048	5
لا إجابة	20500	49.5
المجموع	41428	100

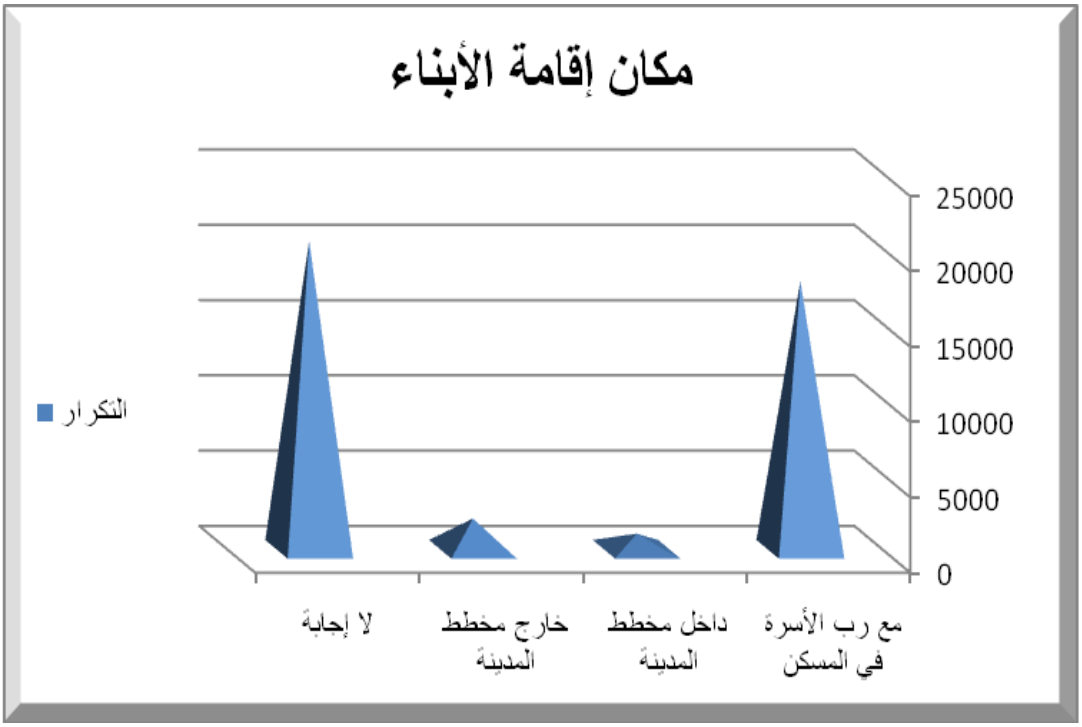

ثانيا :الظروف الاقتصادية والمهنية:

1) مهنة رب الأسرة:

جدول رقم (1)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
موظف	12148	29.3
مزراع	2027	4.9
فني	712	1.7
منتج	774	1.9
مدرس	1537	3.7
طبيب	420	1.1
أستاذ جامعي	693	1.7
أخري	10236	24.7
لا إجابة	12881	31
المجموع	41428	100

يبين الجدول رقم "1" الخاص بمهنة رب الأسرة (محور: الظروف الاقتصادية والمهنية) بأن معدل التكرار لمهنة رب الأسر من غير المهن المذكورة اقتربت من 25% من إجمالي المبحوثين وأن نسبة الآباء المشتغلين كموظفين وصلت الى 29 % ، وقد تأرجحت بقية النسب ما بين 2% و 4% موزعة على مهنة استاذ جامعي وطبيب ومعلم و فني ومنتج ، بينما يشكل المزارعون ما نسبته 5% فقط من إجمالي المبحوثين وهذا ينسجم مع نتائج المسوحات السابقة القائلة بأن نسبة الوظيفة في البلاد تشكل الحيز الأكبر بين المهن والحرف التي يحترفها الليبيون ربما لقلة مسئولياتها مقارنة بحرفة الأستاذ الجامعي أوالطبيب أوالمدرس التي تستوجب بذل الجهد و تحمل المسئولية المهنية والمتابعة المتصلة لأحدث المستجدات العلمية والتكنولوجية.

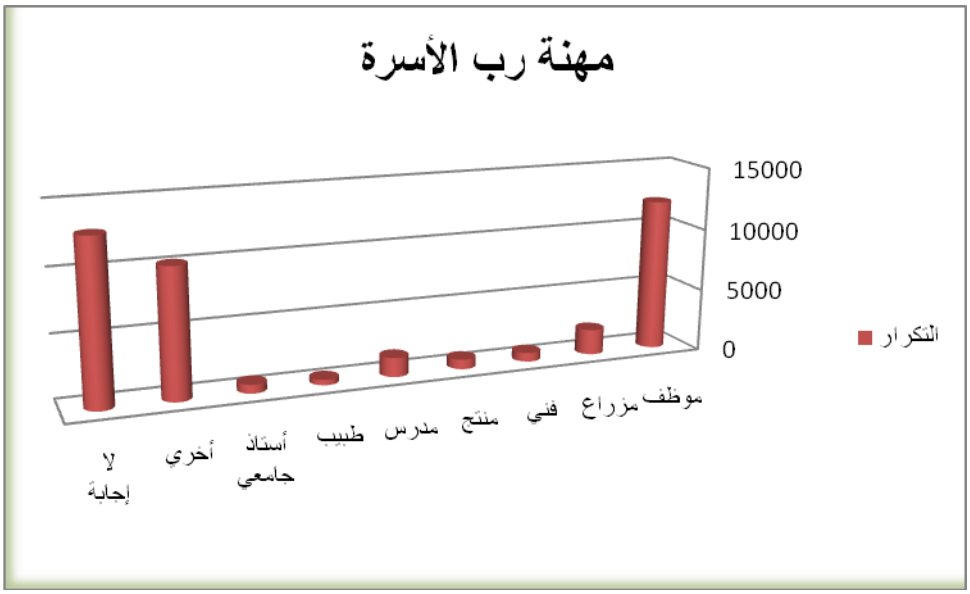

2) دخل رب الأسرة :

جدول رقم (2)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
80-120 دينار	6254	15.1
130-200دينار	6848	16.5
200-300دينار	9270	22.4
300-500دينار	3591	8.7
أكثر من 500دينار	1469	3.5
لا إجابة	13996	33.8
المجموع	41428	100

الجدول الثاني بهذا المحور فيوضح أن نسبة 22% من المستبينين تقترب دخولهم من 300 دينار شهريا" وأن نسبة 3.5 % فقط تجاوز دخولهم الشهرية 500 دينار، مما يعكس تحليلاتنا السابقة بشأن محدودية دخول الأفراد في ضوء الحياة العصرية ، وبالتالي الاكتفاء بحياة بسيطة تفاديا لترتيب إشكاليات اقتصادية تتحملها الأسرة .

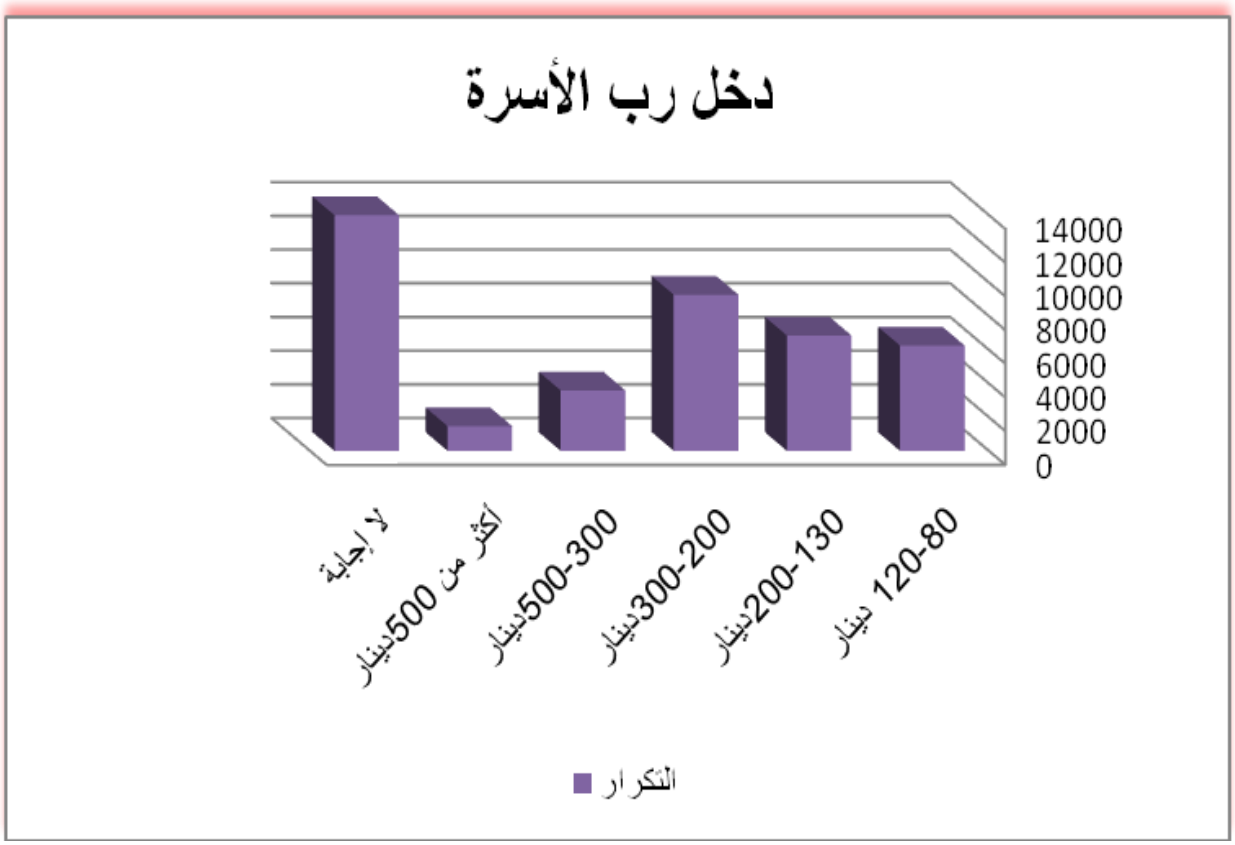

ثالثا :طبيعة المسكن وظروفه :

1) نوع السكن :

جدول رقم (1)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
كوخ	586	1.4
حوش	29480	71.2
شقة	1174	2.8
فيلا	5337	12.9
قصر	262	0.6
أخري	4028	9.7
لا إجابة	563	1.4
المجموع	41428	100

وفيما يتعلق بمحور "المسكن وطبيعته وظروفه" فإن الجدول رقم (1) أعلاه يبين بجلاء أن المعدل التكراري (Frequency Rate) للقاطنين في أحواش قد جاوز نسبة 71% يأتي بعدها القاطنون في أكواخ بنسبة 14% وفي المرتبة الثالثة القاطنون في فيلات ويمثلون نسبة 13% ، أما القاطنون بشقق أومنازل أخرى فتتراوح نسبتهم بين 3% و 10% تقريبا". وبنظرة تحليلية إستقرائية سوف نلاحظ بأن "الحوش" لا يعدو كونه منزلاً من الطبقة المتوسطة بتصميمه القديم وغرفه المحدودة والذي يعكس إما الثقافة العمرانية البسيطة للمواطن وإما دخله المحدود الذي لا يمكنه من تحسين وضعه السكني ومواكبة متطلبات العصر بتقنياته الهندسية والفنية المعمارية.

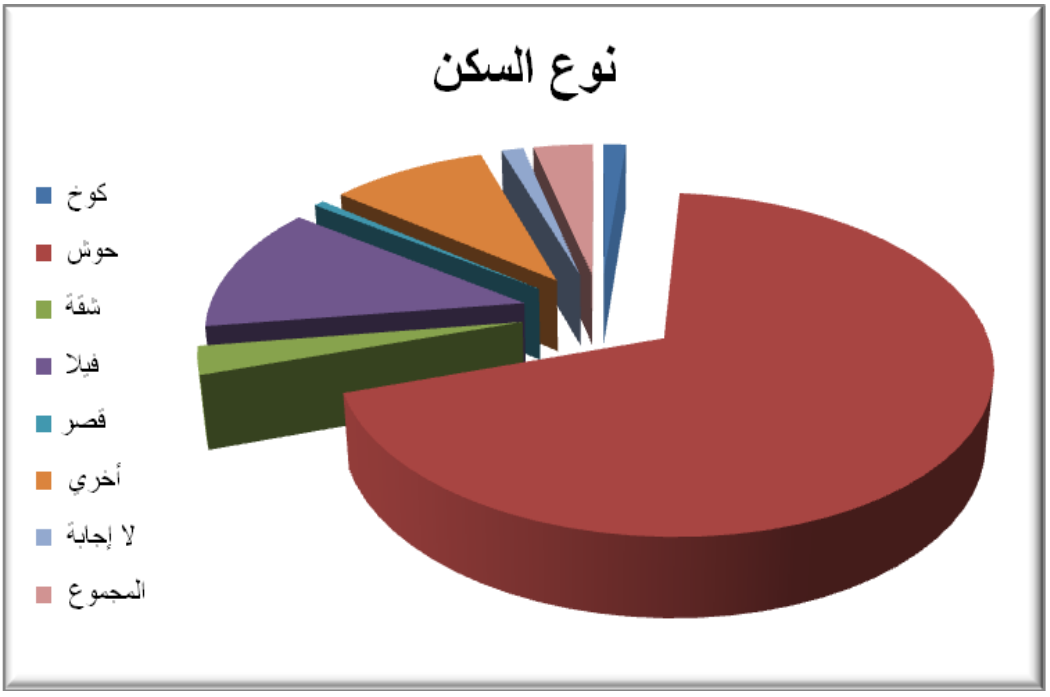

2) مكان بناء المسكن :

جدول رقم (2)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ارض زراعية	28533	68.9
ارض جرداء	3397	8.2
ارض رملية	3858	9.3
ارض صخرية	487	1.2
ارض سبخية	24	0.05
لا إجابة	5129	12.35
المجموع	41428	100

يبين الجدول رقم (2) المتعلق بمكان السكن أن التوزيع التكراري يتفاوت بين الأرض الزراعية والسبخية والصخرية والجرداء بشكل واضح ، حيث مثلت الأرض الزراعية المقام عليها المسكن نسبة 68.9% ، بينما مثلت الأرض السبخية 0.5% والصخرية نسبة 1.2% فقط والجرداء 8% تقريبا" ، وهذه النتائج تشير الى عدم الوعي بأهمية المحافظة على الأرض الزراعية وعدم العبث بها كما تشير الى عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تمنع تحويل الأرض الزراعية الى مبانٍ عشوائية تتعارض والمخططات العمرانية للدولة بحيث لا يلحقُ الضررُ بالبيئة أو يقزم الأرض بشكل عبثي.

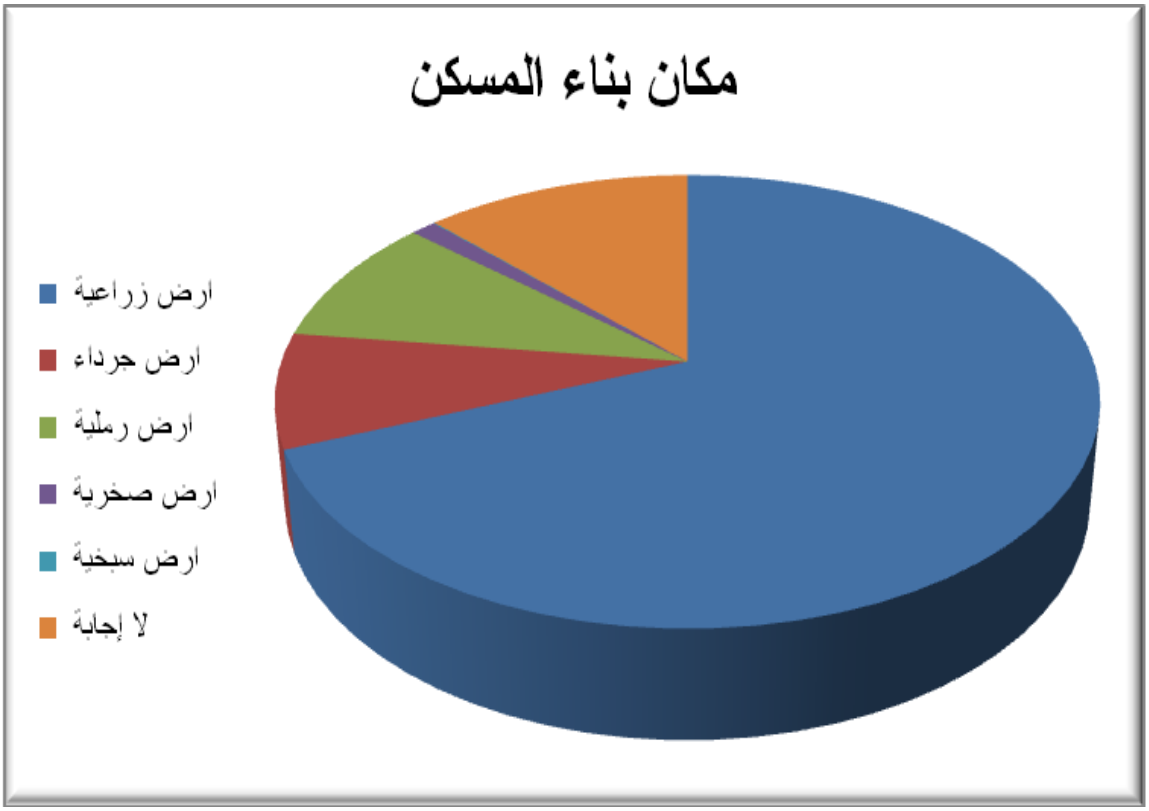

3) مساحة المسكن بالمتر المربع :

جدول رقم (3)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
(100-250)متر مربع	10622	25.9
(250-500)متر مربع	9926	23.9
(500-1000)متر مربع	6246	15.0
(1000-1500)متر مربع	2297	5.8
(1500-2000)متر مربع	1987	4.7
((أكثر من 2000)متر مربع	5031	12.1
لا إجابة	5319	12.8
المجموع	41428	100

أما فيما يتعلق بمساحة المسكن بالأمتار المربعة فإن الجدول رقم (3) يبين بوضوح أن التوزيع التكراري للمساكن ذات مساحة لا تجاوز 250م مربع قد حازت على نسبة 26% تقريبا" من إجمالي المساكن التي تم مسحها في هذه الدراسة ، وتأتي بعدها المنازل ذات مساحات تتراوح بين 250م مربع و500 م مربع بنسبة 24%. أما المنازل المقامة على مساحات كبيرة والتي تتراوح بين 1000م مربع و2000 م مربع فإن معدل تكرارها يتأرجح بين 5 % و6 % فقط ، والملفت للنظر أن المعدل التكراري للمساكن المقامة على أرض تتجاوز مساحتها 2000م مربع يقترب من 13% وهذا يؤكد على حقيقة الزحف غير المدروس على الأرض الزراعية (جدول رقم 2 أعلاه) والعبث بها وتقطيعها الجائر لغايات وأهداف تجارية بحتة ، ما ساهم في تناقص الأرض الصالحة للزراعة بشكل مستمر وعكس النتائج السلبية المترتبة على التهاون في تطبيق القوانين وعدم إنتهاج برامج وسياسات مخطط لها بشكل واقعي وعلمي.

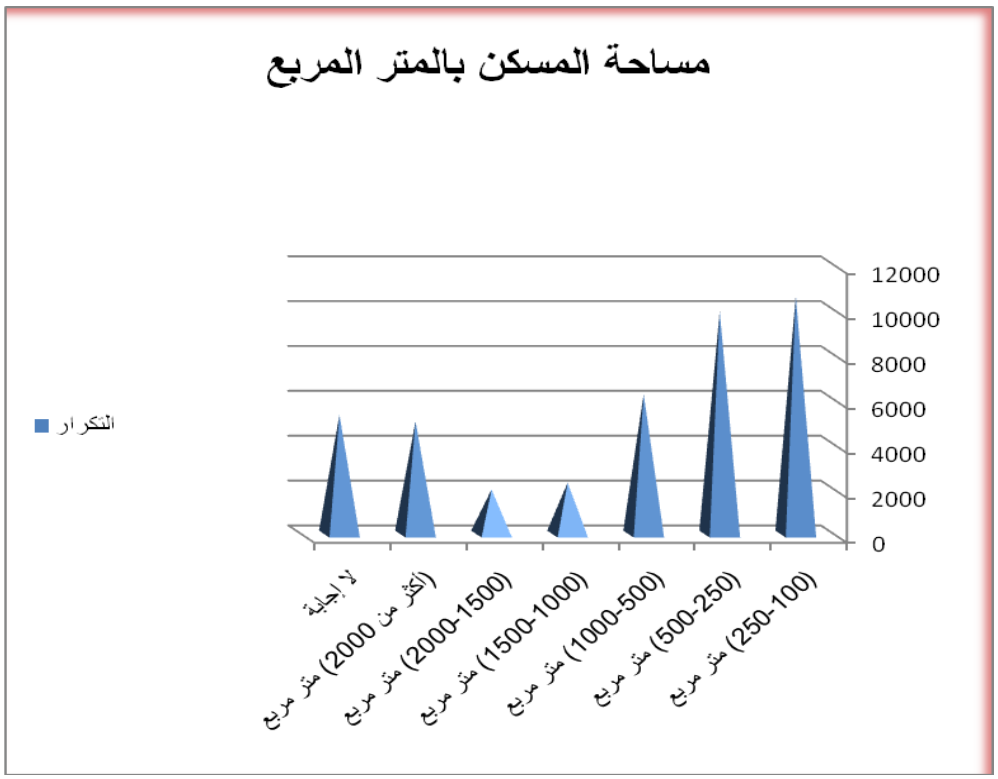

4) المساحة المسقوفة للمبنى بالمتر المربع :

جدول رقم (4)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 200م2	17924	43.4
(200-400)م2	14960	36.3
(أكثر من 400)م2	4669	11.2
لا إجابة	3875	9.3
المجموع	41428	100

ويشير الجدول رقم (4) بشأن المساحة المسقوفة للمبنى بأن المنازل الصغيرة ذات المساحات المسقوفة دون 200 م مربع مثلت نسبة 43.4 % من مجموع ما تم مسحه ، ويأتي بعدها المساكن التي تتراوح مساحاتها بين 200م مربع و400 م مربع حيث كانت نسبتها 36 %تقريبا" . وبالتمعن في هذا الجدول يتأكد صدق تفسيرنا (Interpretation) بالجدول السابق المتمثل في قصور التخطيط (Lack of Planning) وغياب الرقابة الصحيحة لأجل حماية الأرض الزراعية.

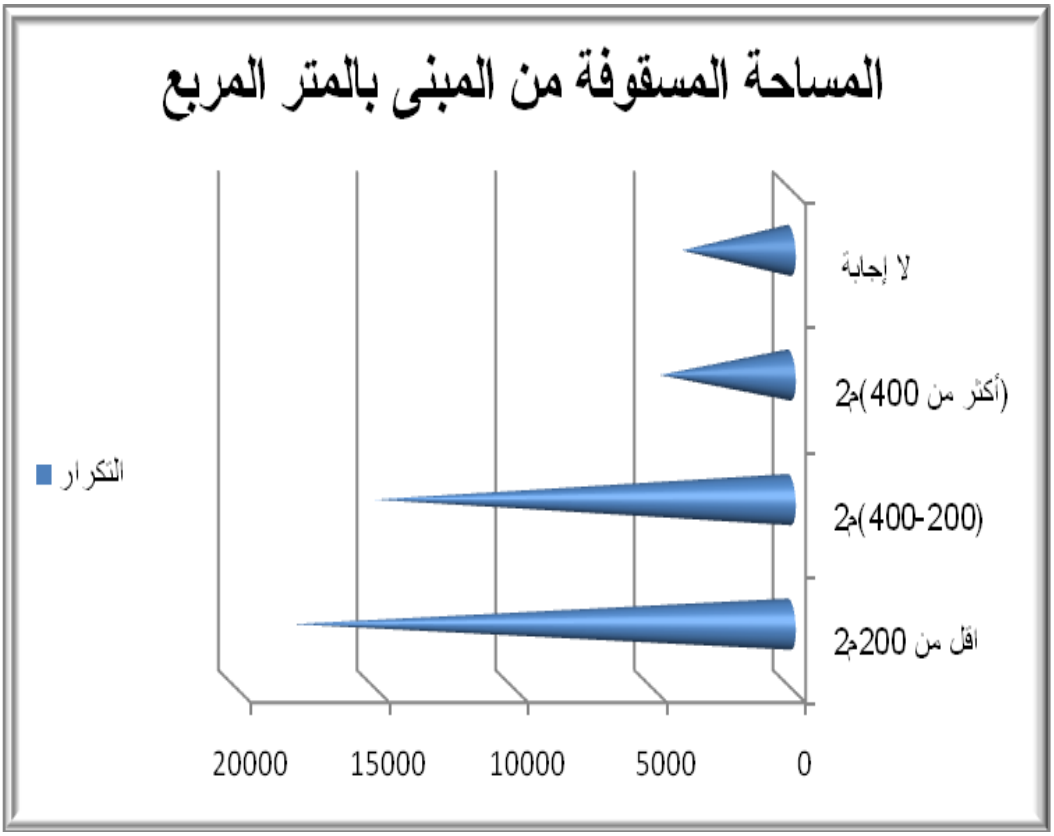

5) تاريخ تشيد المسكن :

جدول رقم (5)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
تحت التشييد	9040	21.8
منذ شهور	1221	2.9
منذ سنة	1636	3.9
منذ سنتين	2025	4.8
منذ ثلاث سنوات	2513	6.0
منذ أربع سنوات	1966	4.7
منذ أكثر من أربع سنوات	17163	41.4
لا إجابة	5864	14.5
المجموع	41428	100

يوضح الجدول الخامس الخاص بتاريخ بناء المسكن بأن ما نسبته 41% من المساكن قد شيدت منذ أكثر من 4 سنوات يليها مساكن تحت البناء والتشييد بنسبة 22 % تقريباً ، أما المساكن المشيدة بين السنة الواحدة والسنتين فلم تربو نسبتها عن 5% من إجمالي المساكن التي درست. ومن خلال التبصر في هذه البيانات (Data) يتضح صدق ما ذكرناه بالجدولين السابقين من ضرورة تقنين البناءات العشوائية وتشريع قوانين تحد من الزحف على الأرض الزراعية سواء لأهداف سكنية أو تجارية وتطبيق مبدأ العقاب على المخالفين.

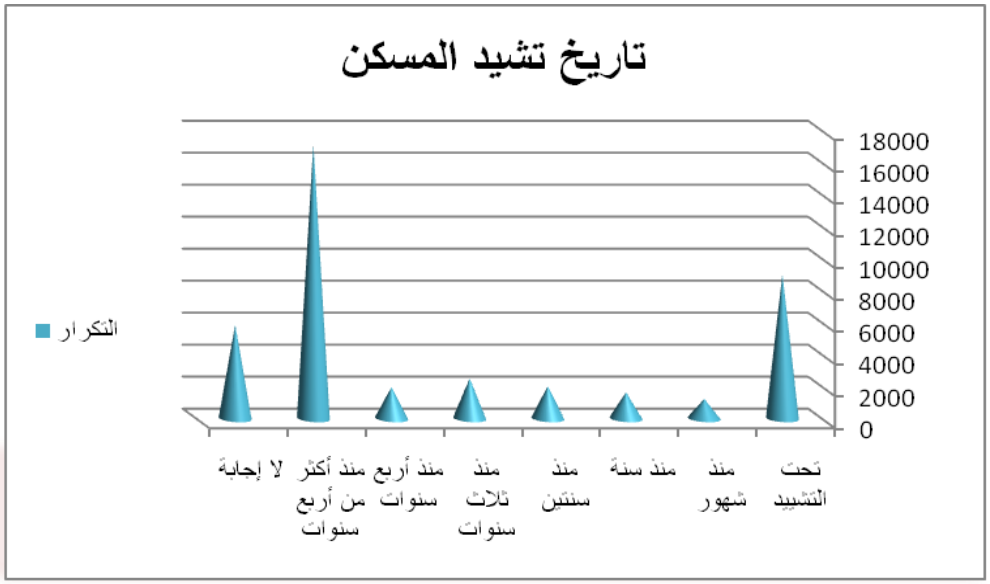

6) استخدام المبنى:

جدول رقم (6)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
سكنى	33003	79.6
تجاري	3236	7.8
إداري	201	0.4
سكنى تجارى	1040	2.5
تعليمي	93	0.2
ديني	170	0.4
أكثر من غرض	850	2.3

لا إجابة	2835	6.8
المجموع	41428	100

يتطابق الجدول السادس مع ما ذكرناه بالجدول الخامس حيث التوزيعات التكرارية والنسب المئوية تؤكد أن استخدام المباني لغرض السكن فقط مثل نسبة 80 % تقريباً يأتي بعدها المباني الذي تم تطويعها وتحويرها لهدف تجاري بنسبة 7.8 % تم المبنى التجاري الصرف بنسبة 2.5% . أما المباني ذات الأغراض التعليمية أو الأغراض الإدارية أو الأغراض الدينية فلم تتجاوز نسبتها النصف بالمئة ، وقد وصلت نسبة المباني متعددة الأغراض (Multi-purpose Buildings) الى أكثر من 2% من إجمالي المباني التي شملتها الدراسة الراهنة.

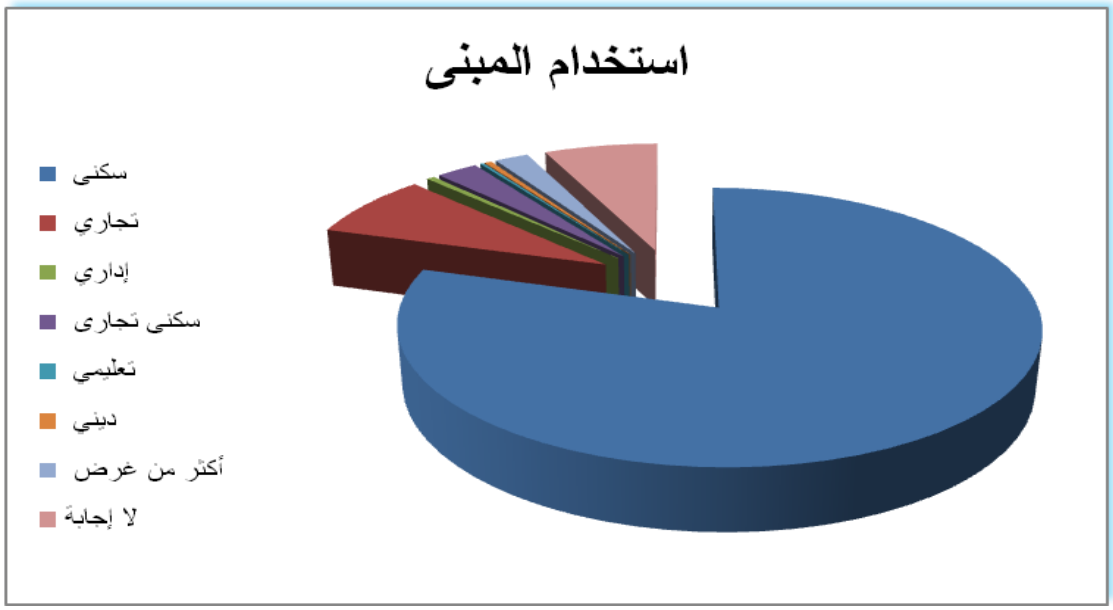

7) عدد الأدوار:

جدول رقم (7)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ارضي فقط	28183	68.0
دورين	7379	17.9
ثلاثة ادوار	1188	2.8
أكثر من ثلاثة ادوار	390	0.9

لا إجابة	4288	10.4
المجموع	41428	100

المتعن في التوزيع التكراري (Frequency distribution) والنسب المئوية بالجدول رقم (7) المتعلق بعدد الأدوار التي يتكون منها المبنى سيلاحظ أن نسب المساكن الأرضية تمثل معدلاً عالياً حيث بلغت 65% ، تليها المساكن المكونة من دورين بنسبة 17.9 %، ثم المباني ذات الثلاثة أدوار فأكثر بنسبة ضئيلة مقارنة بغيرها ، وهذا يعزى إلى المساحة الشاسعة للارض في هذه المناطق حيث نقل الحاجة الى التوسع الرأسي (Vertical expansion) كما يعزى إلى الظروف الاجتماعية لأصحاب المبني الذين يفضلون الاستقلالية (Independency) عن الأخوة والوالدين بحكم الثقافة العصرية السائدة. أما نسب غير المجيبين على الاستبيان (Questionnaire) والبالغة 10.4 % فيمكن ارجاعها إما لان المبني ما يزال تحت الإنشاء أو لعدم وجود أصحابها أو لعدم تمكن فرق البحث من الوصول إليها بسبب السياجات.

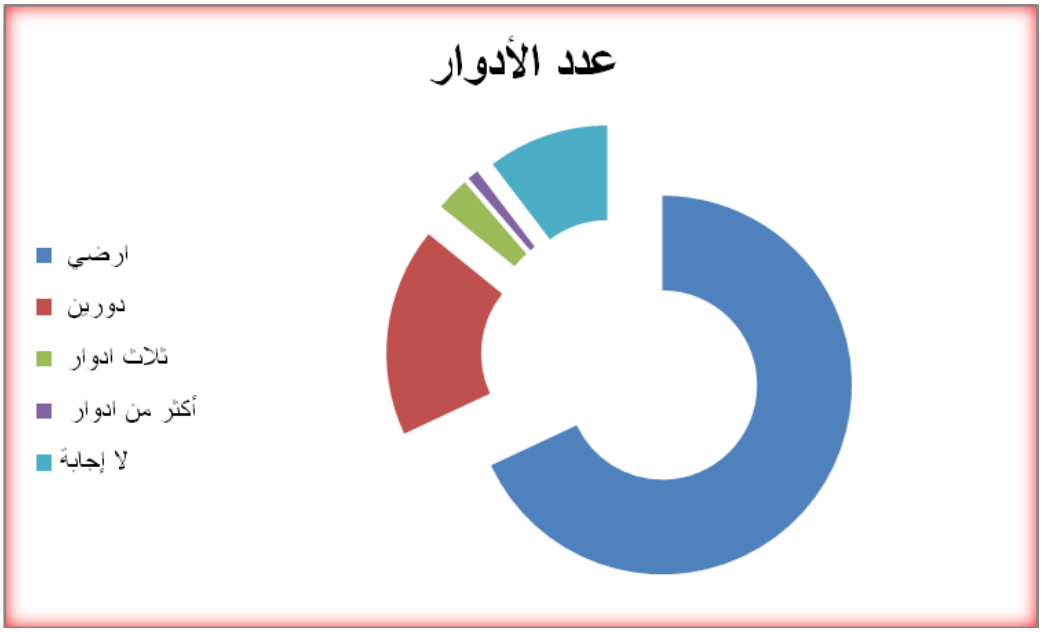

8) كيف تحصلت على هذا المبنى؟

جدول رقم (8)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
عن طريق الشراء	19661	47.4
إيجار	2616	6.3
تخصيص من المجتمع	1345	3.2
إرث	9046	21.8
لا إجابة	8760	21.3
المجموع	41428	100

الجدول رقم (8) يبين أسلوب وطريقة الحصول على المبني مؤكداً على ما ذكر في الجدول السابق من أن نسبة شراء المباني بالمدخرات الشخصية وصلت الى 47.4 % مقارنة بعدد الحاصلين على المبني عن طريق الإرث (Inheritance) والذين مثلوا نسبة 21.8 % فقط. أما أعداد الحاصلين على المبني بالإيجار أو التخصيص من المجتمع فلم يمثلوا سوى نسبة ضئيلة تراوحت بين 3% الى 6% ، وهذا مرده الى أن مثل هذه المباني شُيدت وفق الامكانات المادية للافراد وأن اغلبها مقامة على مناطق غير مخطط لها عمرانياً ، فيما تمثل نسبة غير المجيبين عن الإستبيان 21.3 % لذات الأسباب التي ذكرت بالجدول السابق.

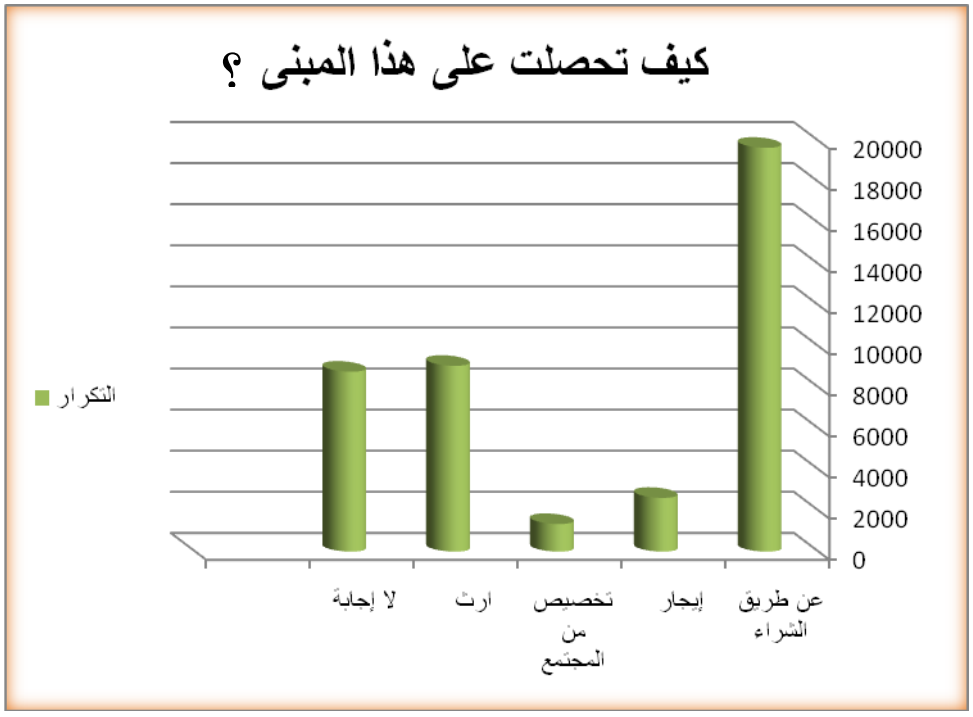

9) هل تحصلت على قرض مصرفي لغرض البناء؟

جدول رقم (9)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	3690	8.9
لا	26814	64.8
لا إجابة	10924	26.3
المجموع	41428	100

يوضح الجدول رقم (9) بخصوص الحصول على قرض لغرض البناءَ أن قرابة ثلثي المبحوثين – أي ما نسبته 64.8 % – أجابوا (بلا) وهذا قد يرجع لصعوبة الإجراءات الإدارية وتعقدها باعتبار أن الأرض تقع خارج المخطط ، وفي المقابل فقد مثل المتحصلون على قروض سكنية نسبة 8.9 % أي أقل من (4.000) آلاف مواطن من إجمالي المبحوثين وعددهم (41.428) ألف مواطن. بينما كانت نسبة غير المجيبين 26 % فقط ، ويرجع ذلك لعدم وجود المبحوثين زمن الزيارة الميدانية لأسباب خاصة لم تكتشفها فرق البحث الميداني.

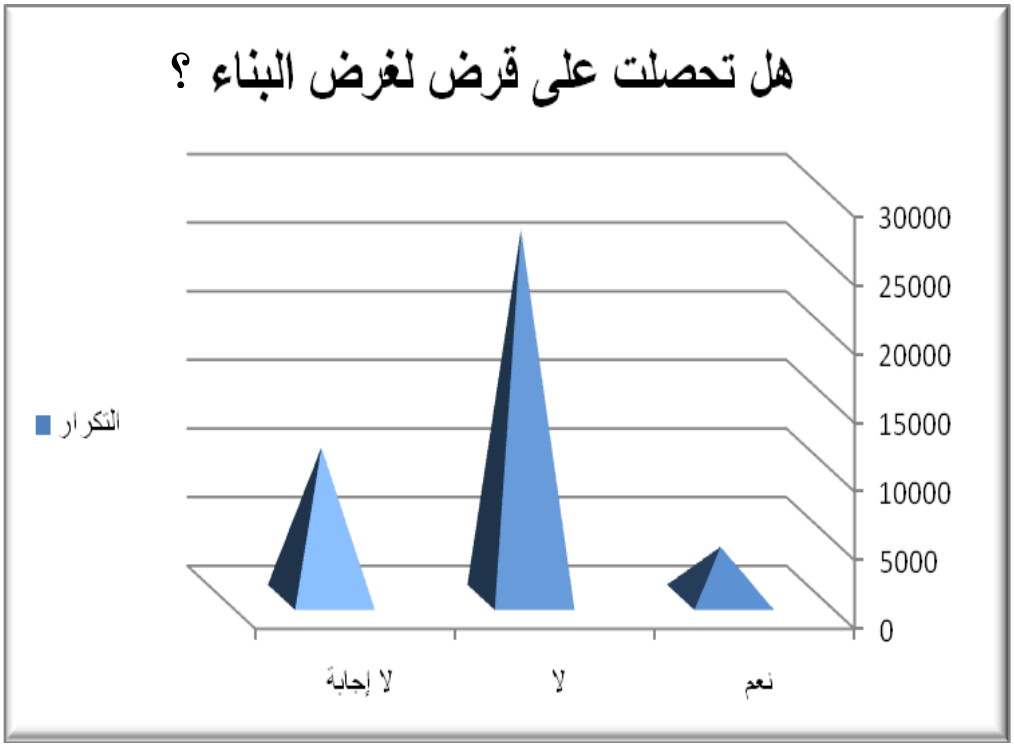

10) هل منحت إذناً أو ترخيصاً بالبناء في المكان؟

جدول رقم (10)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13971	33.7
لا	12851	31
لا إجابة	14606	35.3
المجموع	41428	100

يبين الجدول رقم (10) الخاص بالحصول على ترخيص بناءَ أن نسبة المجيبين كانت متقاربة بين المتحصلين على تراخيص بناءَ وغير المتحصلين ، ما يؤكد تفسيرنا بالجدولين (8و9) من أن المباني واقعة خارج المخطط وأن الحصول على ترخيص البناء المطلوب يُعد أمراً "عسيراً " من حيث التدقيق في المستندات المطلوبة ومدى شرعية وقانونية تلك الوثائق. أما نسبة غير المجيبين فوصلت الى 35 % إما بسبب غيابهم (Absence) وإما امتناعهم عن الإجابة وإعطاء المعلومات الواردة بالاستبيان.

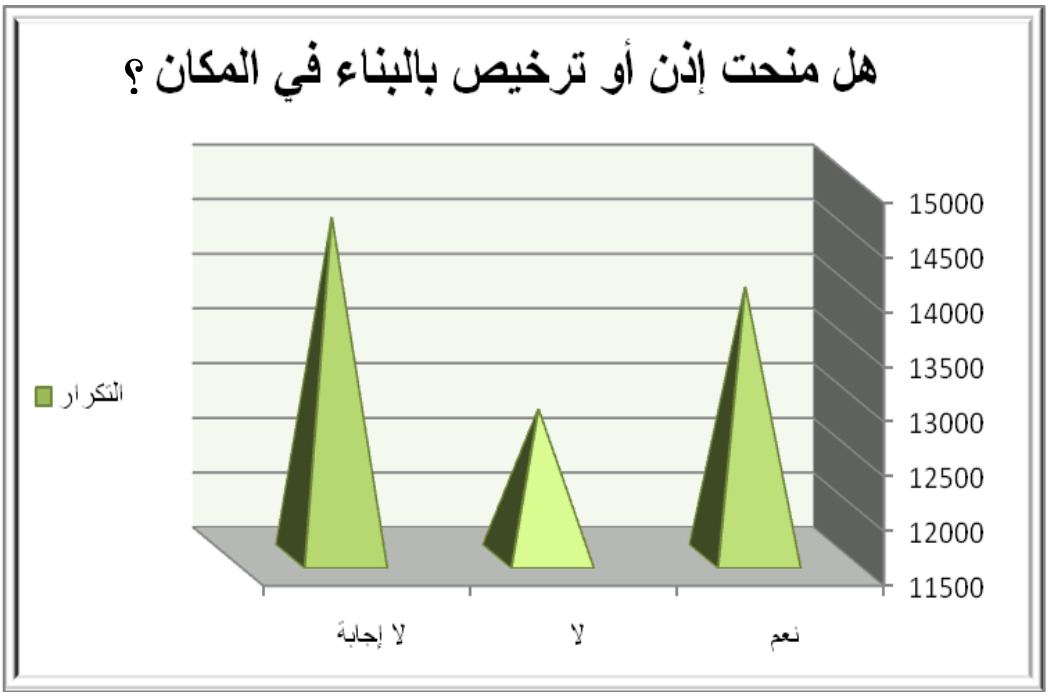

11) ملحقات المبنى السكنى :

جدول رقم (11)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
صالة استقبال خارجي	4330	10.4
مطبخ خارجي	2452	6
مخزن	4023	9.7
موقف سيارات	5284	12.8
حوض سباحة	417	1
لا إجابة	24922	60.1
المجموع	41428	100

تعكس النسب المئوية بالجدول رقم (11) الخاص بملحقات المبنى مدى تجذر العادات المجتمعية بين سكان المناطق العشوائية وإتباعهم – عند تصميم المبنى– لأنماط هندسية متقاربة ، فقد مثلت نسبة مواقف السيارات بملحقات المبنى أعلى نسبة (12.8%) على الاطلاق فيما لو غضضنا الطرف عن غير المجيبين الذين كانت نسبتهم 60% ، بينما تأتي صالات الاستقبال الخارجية في المرتبة الثانية وبنسبة 10.4 % والمخازن بنسبة 9.7 % ثم المطبخ الخارجي 6 %.إن هذا في مجمله يوضح بجلاء عدم إرتقاء الأفراد بوعيهم الهندسي وعدم إنفتاحهم على فن العمارة (Architecture) المتبع في عواصم المدن والدول المتقدمة وتشبتهم بالتصميمات القروية والبدائية.

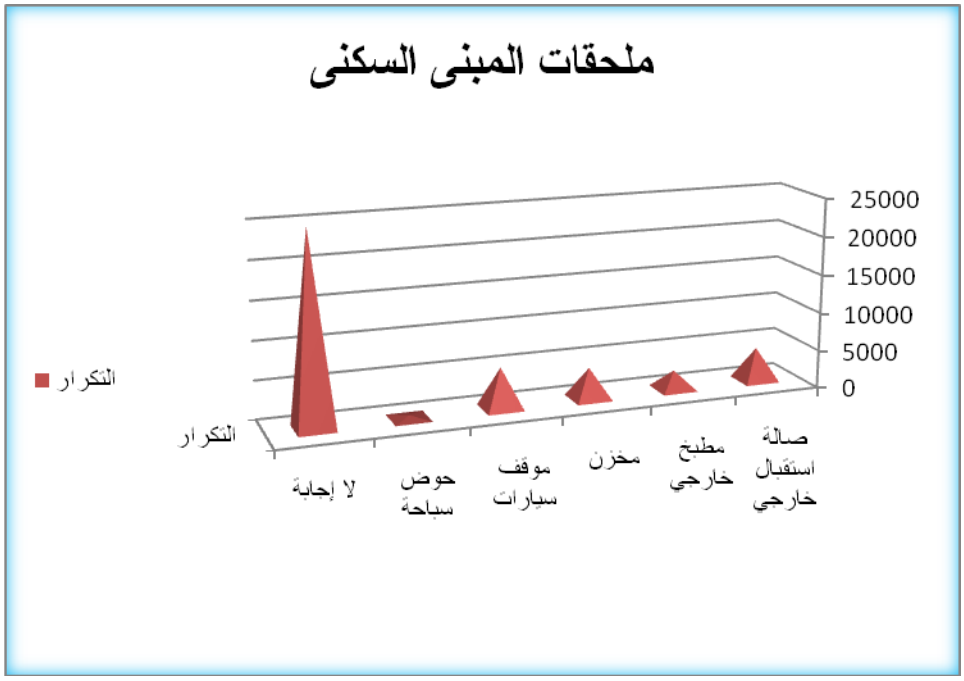

12) هل توجد بالمنطقة مدارس للتعليم الأساسي؟

جدول رقم (12)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23357	56.4
لا	7952	19.2
لا إجابة	10119	24.4
المجموع	41428	100

يبين الجدول رقم (12) الخاص بوجود مدارس للتعليم الأساسي بأن نسبة المبحوثين الذين أحابوا (بنعم) بلغت 56.4% وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالذين أجابوا (بلا) الذين حازوا على نسبة 19% فقط ، بينما بلغت نسبة غير المجيبين 24.4 % . وبقليل من التبصر وإعمال العقل سنلاحظ أن نسبة 56% تعكس التوجه العام لمؤسسات الدولة وإهتمامها بالتعليم لينتشر في ربوع البلاد ويعم القرى والأرياف أسوة بعواصم المدن الرئيسة. أي أن الإستثمار البشري (Human Investment) يتصدر سياسات الدولة فالمبدأ العام هو ثقافة العموم وتعليم الجموع وليس ثقافة وتعليم النخبة (The Elite) كما كان في الحقب الماضية وبذلك يأتي قطاع التعليم على رأس البرامج التنموية لصانعي السياسات المحلية.

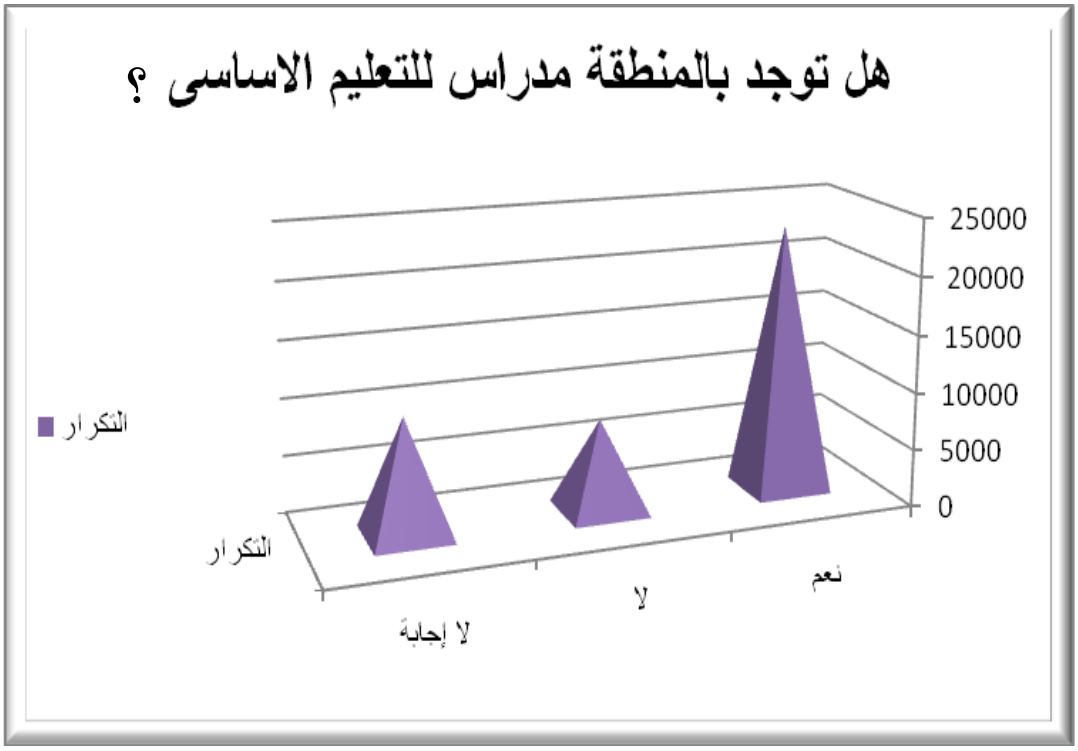

13) هل توجد بالمنطقة مدارس للتعليم الثانوي "المتوسط"؟

جدول رقم (13)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17083	41.4
لا	12423	30
لا إجابة	11922	28.6
المجموع	41428	100

الجدول رقم (13) بشأن وجود مدارس للتعليم المتوسط ينسجم مع البيانات الواردة بالجدول رقم (12) حيث مثل المجيبون (بنعم) نسبة 41 % وهى أعلى نسبة ، بينما كانت نسبة الذين أجابوا (بلا) 30 % ، وفي مقابل ذلك سجل غير المجيبين نسبة 28%. وهذا يؤكد على السياسات الايجابية المتبعة بقطاع التعليم بشكل عام ليواكب حركة المجتمع المعاصر وينسجم

مع متطلبات الحقبة الحالية المتميزة بتدفق المعلومات (Flow of Information) وعصر الشبكة المعلوماتية الدولية (The Internet) ومرحلة الفضاءات والتكتلات القارية.

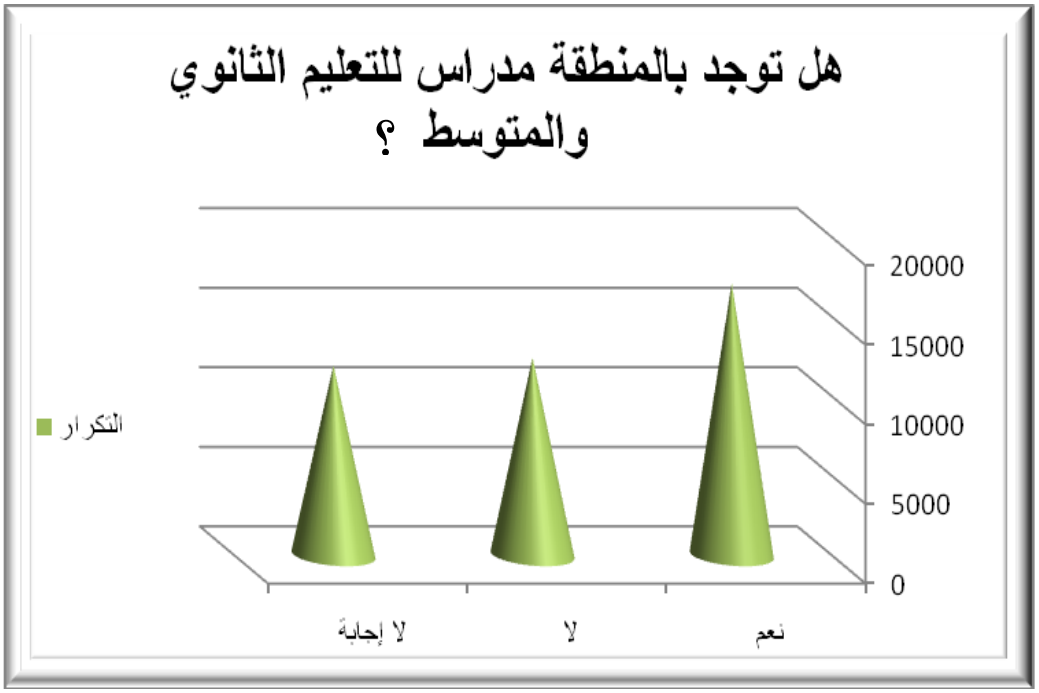

14) هل توجد بالمنطقة شبكة للتيار الكهربائي؟

جدول رقم (14)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	35052	84.6
لا	1669	4
لا إجابة	4707	11.4
المجموع	41428	100

يتضح من خلال الجدول رقم (14) بشأن توفر شبكة التيار الكهربائي بالمنطقة المدروسة أن التوزيع التكراري لمجتمع البحث (Population) بخصوص وصول توفر شبكات التيار

الكهربائي أقترب من 85 % وتبقى نسبة 15 % تقريباً موزعة بين المجيبين (بلا) وأولئك الذين لم يجيبوا على الاستبيان ، حيث كانت نسبة الذين أجابوا (بلا) 4 % فقط . إن ربط المناطق العشوائية بشبكات للتيار الكهربائي يدل على البرامج المجتمعية الصائبة وعلى الطموحات المستقبلية في التنمية الاجتماعية (Social Development) والتقدم الاقتصادي للمجتمع كافة.

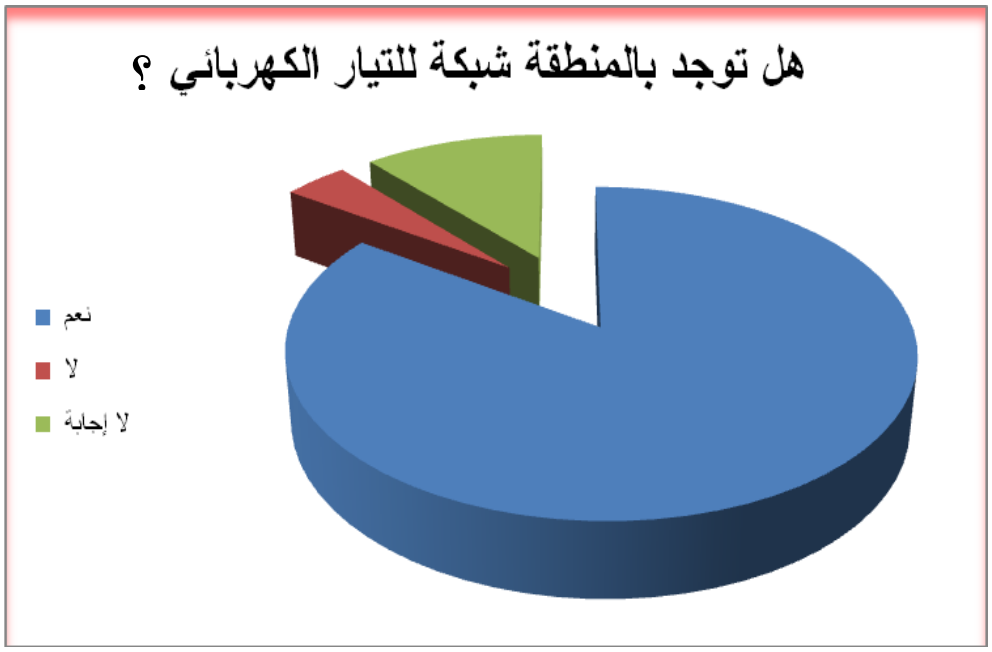

15) ما مدى إنتظام التيار الكهربائي وعدم انقطاعه؟

جدول رقم (15)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	37028	89.3
لا	4018	9.7
لا إجابة	382	1
المجموع	41428	100

يبين الجدول الخامس بشأن تذبذب أوانقطاع التيار الكهربائي بأن المجيبين (بنعم) يمثلون حوالي 89% ، ما يعكس غياب المتابعة لشبكات التوزيع الفرعية وشبكات التزويد الرئيسة وإجراء الصيانات الدورية(Periodical Maintenanc) لها ، وأيضاً تحديد السلبيات الناتجة عن الأحمال الزائدة كنتيجة لغياب الرقابة والمتابعة من طرف الجهات المختصة. ومثلت نسبة المجيبين بعدم وجود انقطاع في التيار الكهربائي حوالي 9.7 % فقط ، ويفسر هذا ربما للظروف الخاصة ببعض الأفراد والفئات والاهتمام ببعض المناطق دون الأخرى.

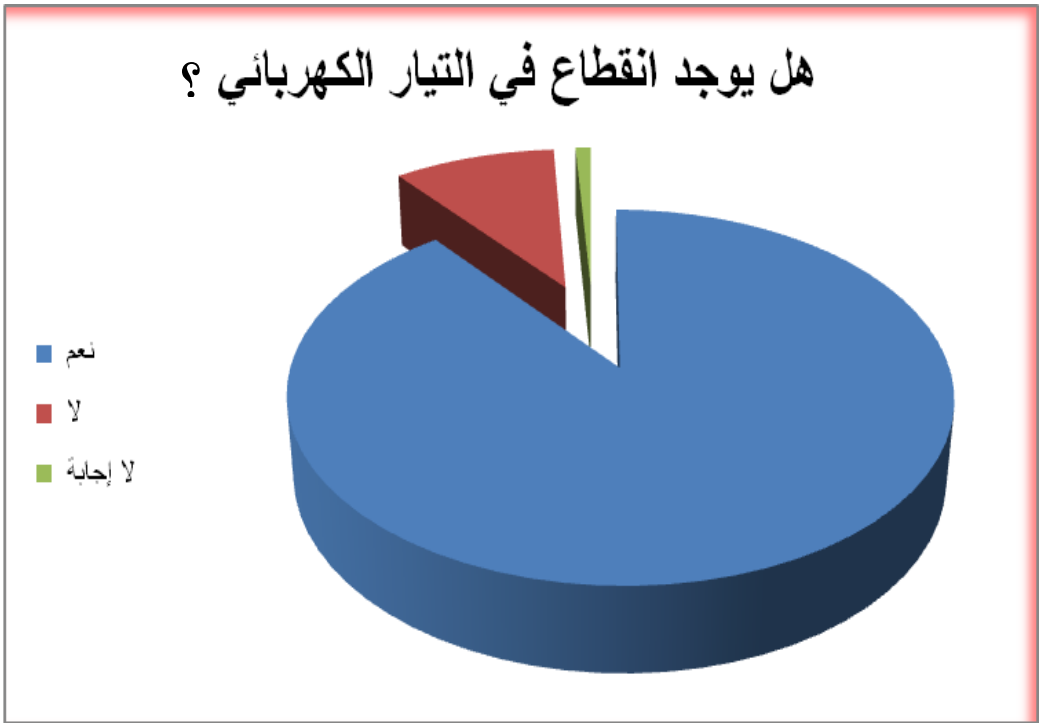

16) هل يُغذي المبنى بالمياه الصالحة للشرب؟

جدول رقم (16)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	31402	75.8
لا	6510	15.7
لا إجابة	3516	8.5

المجموع	41428	100

يلاحظ من الجدول رقم (16) الخاص بتغذية المبنى بمصادر المياه (Water Resources) أن نسبة الذين أجابوا (بنعم) من إجمالي مجتمع البحث بلغت 76 % تقريباً ، فيما قلّ الذين أجابوا (بلا) عن نسبة 16 % وكانت نسبة غير المجيبين 8.5%. وهذا يعطي مؤشراً عن وجود كميات من المياه التي ينبغي استغلالها بطريقة منظمة ومخطط لها وعدم العبث بها أواستنزافها بطرق غير علمية كما يوضحه الجدول رقم (17) فيما بعد.

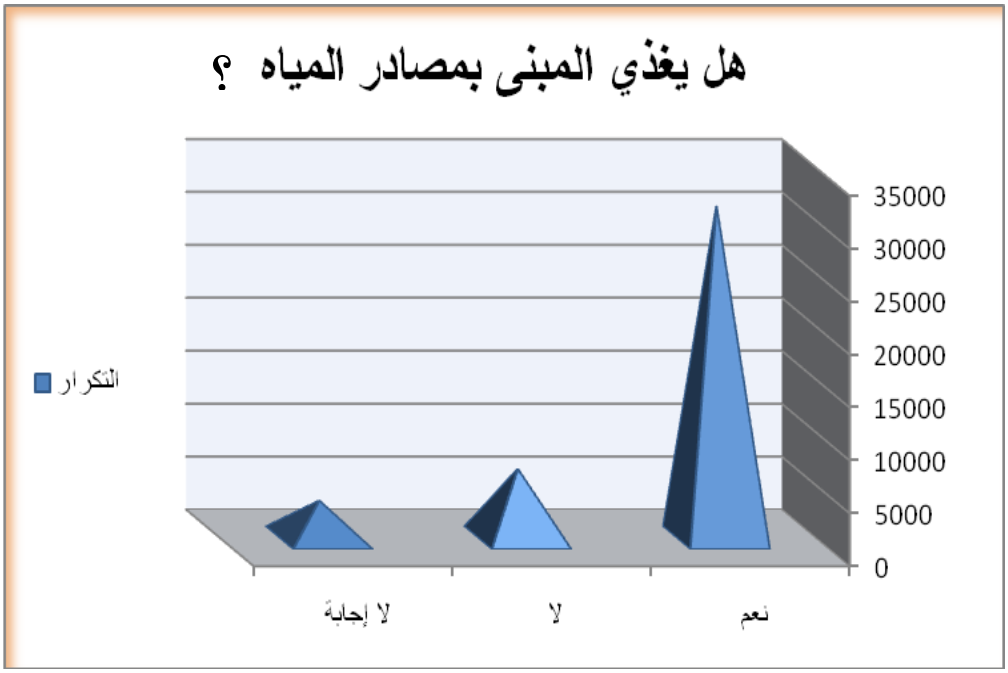

17) طبيعة مصدر المياه:

جدول رقم (17)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
آبار جوفية	31024	74.9
مياه النهر الصناعي	1842	4.4
خزانات أرضية	1506	3.6

شراء ونقل المياه من خارج الحي	2871	6.9
لا إجابة	4185	10.2
المجموع	41428	100

بالنظر للجدول (17) حول مصدر المياه نجد أن نسبة المباني المعتمدة على الآبار الجوفية تصل إلى 75 % ، فيما تضل نسبة المعتمدين على مياه النهر الصناعي العظيم (Great Man's-Made River) لا تجاوز 4.4% فقط من إجمالي المبحوثين (41.428) ألف مواطن ، وقد مثل المعتمدون على شراء المياه من خارج المبنى نسبة لا تتعدى 7% . وتبين تلك المؤشرات (Indicators) حقيقة إستنزاف المياه الجوفية بطرق غيرمنظمة من خلال كثرة الآبار الجوفية بسبب غياب الرقابة المائية الصارمة وعدم تفعيل القوانين النافذة وقلة الوعي بأهمية المياه بين المواطنين ، فيما تصل نسبة غير المجيبين إلى 10 % وهذه قد ترجع لأسباب تم إيضاحها سلفاً بالجداول السابقة.

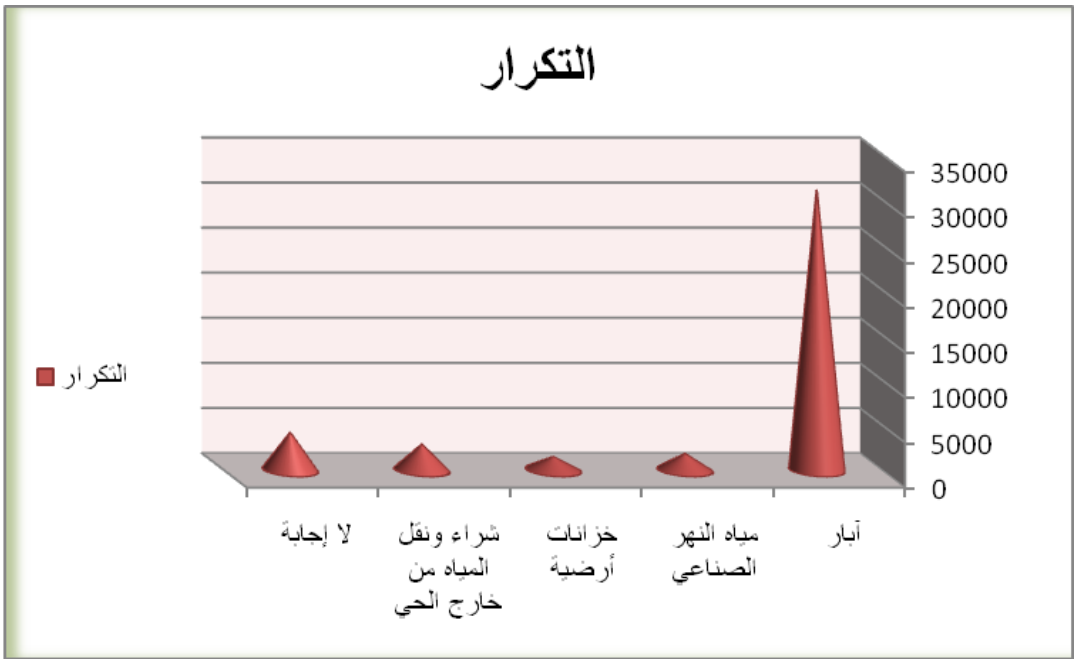

18) شبكة الصرف الصحي :

جدول رقم (18)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
آبار سوداء	35267	85.1
شبكة عمومية	1372	3.3
لا إجابة	4789	11.6
المجموع	41428	100

يوضح الجدول رقم (18) أن معظم المبحوثين يستخدمون الآبار السوداء بينما يقتصر إستخدام شبكات الصرف الصحي العمومية عن فئة قليلة جداً لا تتعدى نسبتهم 3.3 %. ويُعدُ هذا مؤشراً يؤثر سلبياً على الاصحاح البيئي (Environment Hygiene) ، ويعمل على إنتشار الامراض وتلوث الخزانات (Reservoirs) الجوفية ، ويساهم على المدى الطويل (Long run) بإلحاق الضرر بالنظام البيئي (Ecosystem) على نطاق واسع.

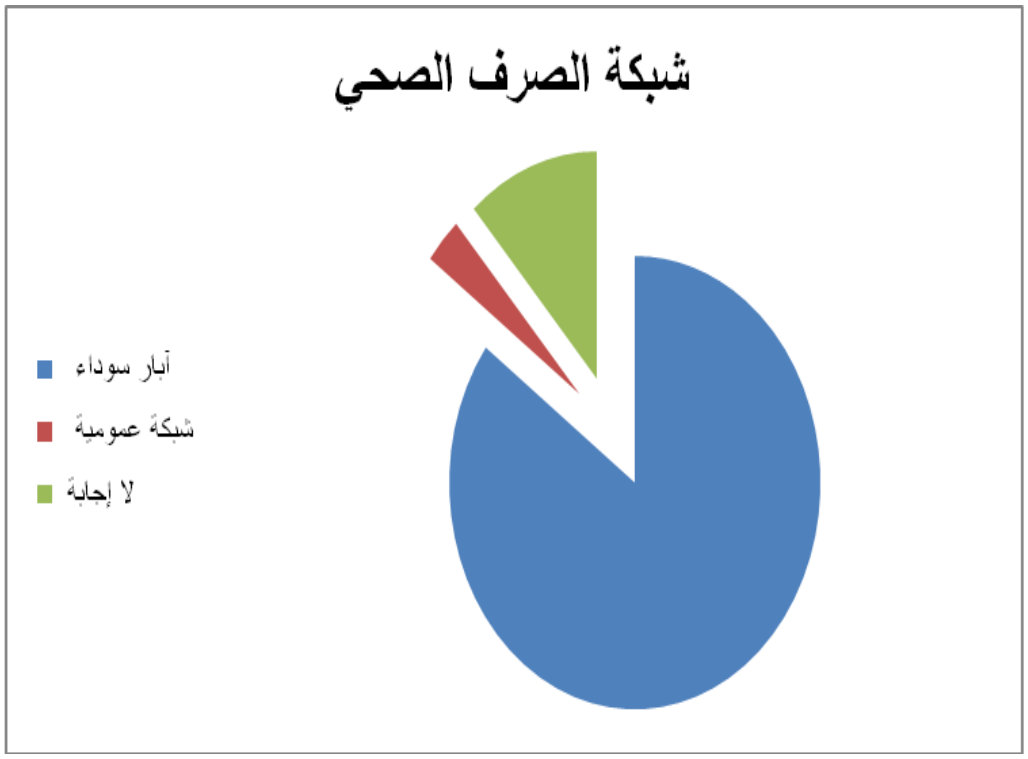

19) هل توجد شبكة هواتف عامة؟

جدول ر قم (19)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10953	26.6
لا	22453	54.1
لا إجابة	8022	19.3
المجموع	41428	100

يعكس الجدول رقم (19) الخاص بربط المنطقة شبكة الهاتف العامة أن نسبة الذين أجابوا (بلا) تصل إلى 54.1 % ، فيما تظل نسبة الذين أجابوا (بنعم) 26.6% ولا إجابة 19.3%. وهذه البيانلت تؤكد على ما يوضحه الجدول الثامن عشر بشأن تدني الخدمات بسبب بعد هذه المناطق عن المخطط الحضري العام ، الأمر الذي يستوجب وقتاً طويلاً وجهداً مضاعفاً عند تأدية بعض الأعمال أو إنجاز بعض المهام الإدارية في مجالات كالتعليم والصحة والمرافق وحماية المناطق الزراعية من العابثين بها.

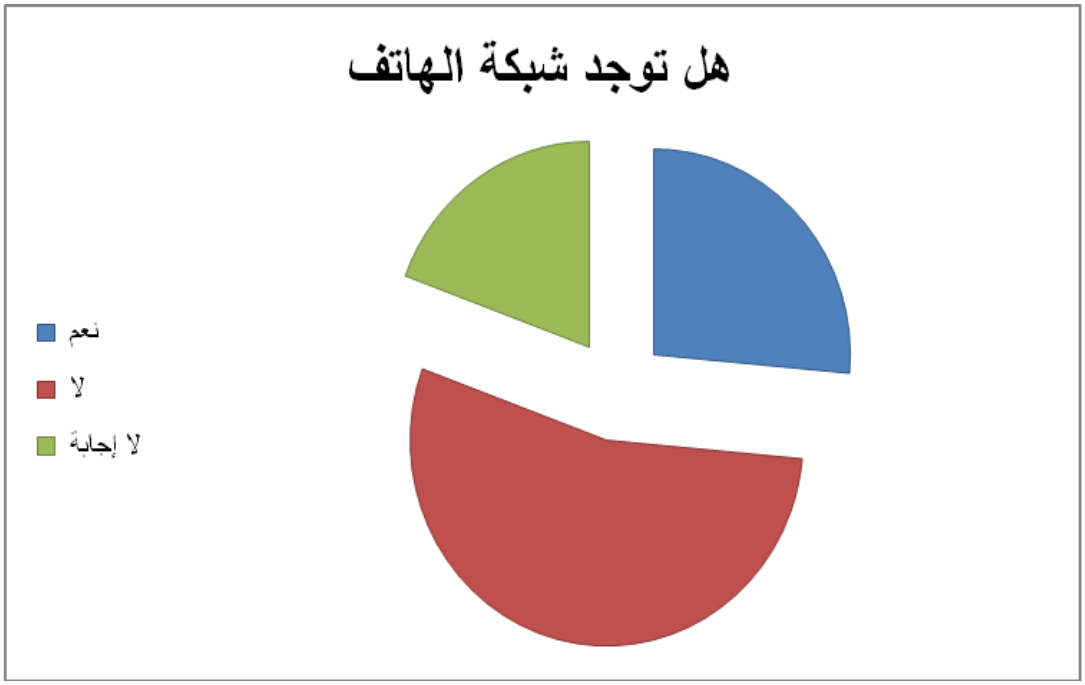

20) ربط المكان بطرق المواصلات:

جدول رقم (20)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
طريق زراعية	14359	34.6
طريق ترابية	13326	32.2
طريق معبد	9170	22.1
لا إجابة	4573	11.1
المجموع	41428	100

وفي نفس السياق يبين الجدول رقم (20) هو الآخر تدني الخدمات في مجال الطرق الزراعية والمعبدة فقد كانت التوزيعات التكرارية والنسب المئوية بين الطرق الزراعية والطرق الترابية متقاربة جداً وتراوحت بين 32% الى 34% . أما الطرق المعبدة فكانت نسبتها أقل من غيرها حيث لم تربو عن 22% تقريباً ، ما يؤكد حاجة منطقة الدراسة الى ربطها بالمدن وتوفير الخدمات الأساسية التي تضفي عليها الطابع الحضري-الريفي.

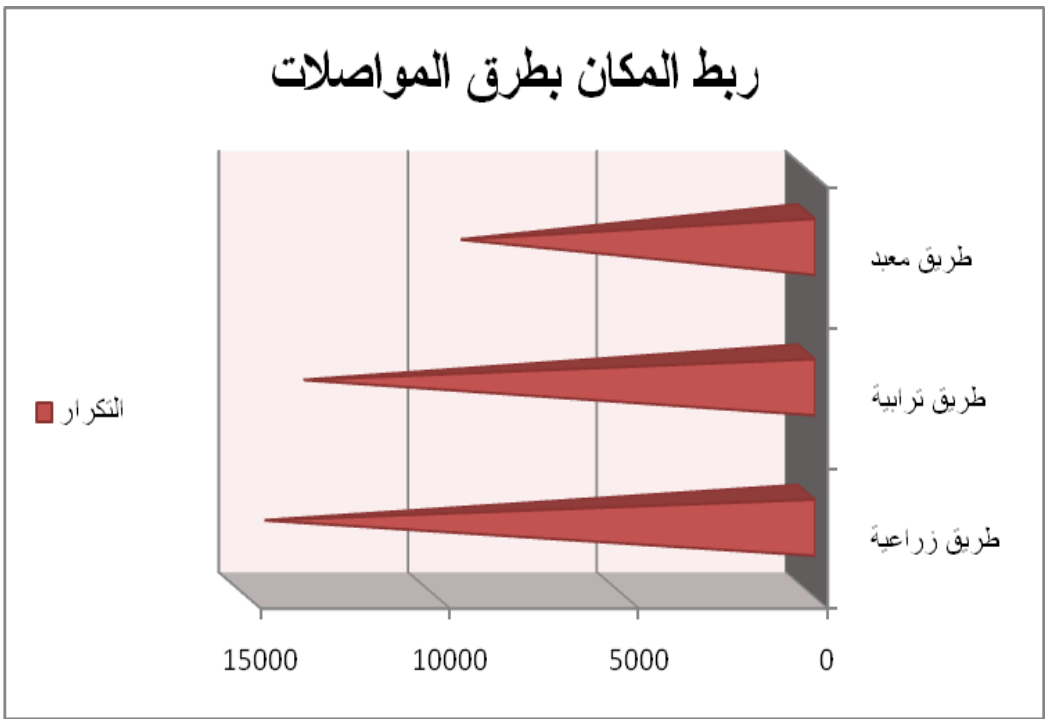

21) هل تتوفر وسائل المواصلات التي تربط الحي بالمدينة؟

جدول رقم (21)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10697	25.8
لا	19337	46.6
إلى حد ما	6918	16.7
لا إجابة	4476	10.9
المجموع	41428	100

يبين الجدول رقم (21) المتعلق بربط الحي بالمدينة من حيث المواصلات بأن ما نسبته 46.6 % من مجموعة المبحوثين أجابوا (بلا) وما نسبته 25.8 % أجابوا (بنعم) فيما تصل نسبة الذين قالوا إلى حد ما 16.7 % ولا إجابة 10.9 %. وهذا يعكس مدى تحمل المواطن لمشاق العيش والتواصل الاجتماعي ، ويصدق هذا التفسير إذا عرفنا أن الذين يملكون وسيلة مواصلات لا تزيد نسبتهم عن 55% من إجمالي المبحوثين كما تبينه الإحصاءات بالجدول الثالث والعشرين من هذا الاستبيان .

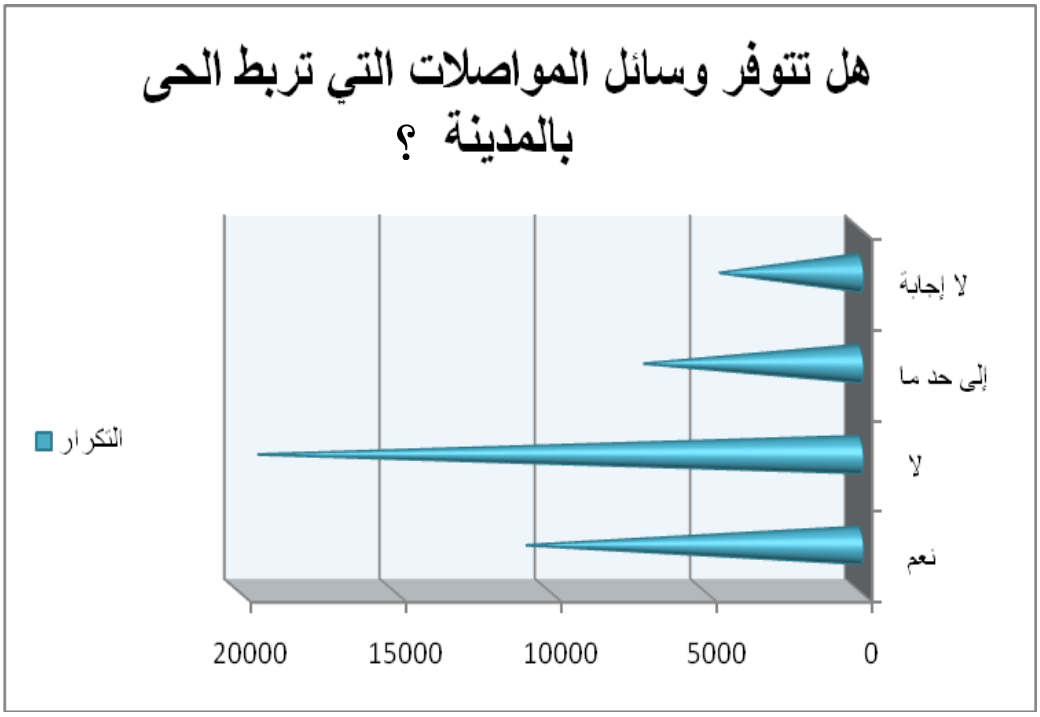

22)هل تتوفر بالمنطقة خدمات صحية ؟

جدول رقم (22)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11446	27.6
لا	18434	44.5
إلى حد ما	7108	17.2
لا إجابة	4440	10.7
المجموع	41428	100

تبين النسب المئوية بالجدول (22) المتعلق بتوفر الخدمات الصحية بأن نسبة 44.5% من مجموع المبحوثين أجابوا (بلا) بينما الذين أجابوا (بنعم) تصل نسبتهم الى 28 % تقريباً وتصل نسبة المجيبين بـ(الى حدٍ ما) الى 17% ونسبة غير المجيبين الى 11% تقريباً ، وينعكس هذا التدني في الخدمات الصحية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأسرة .

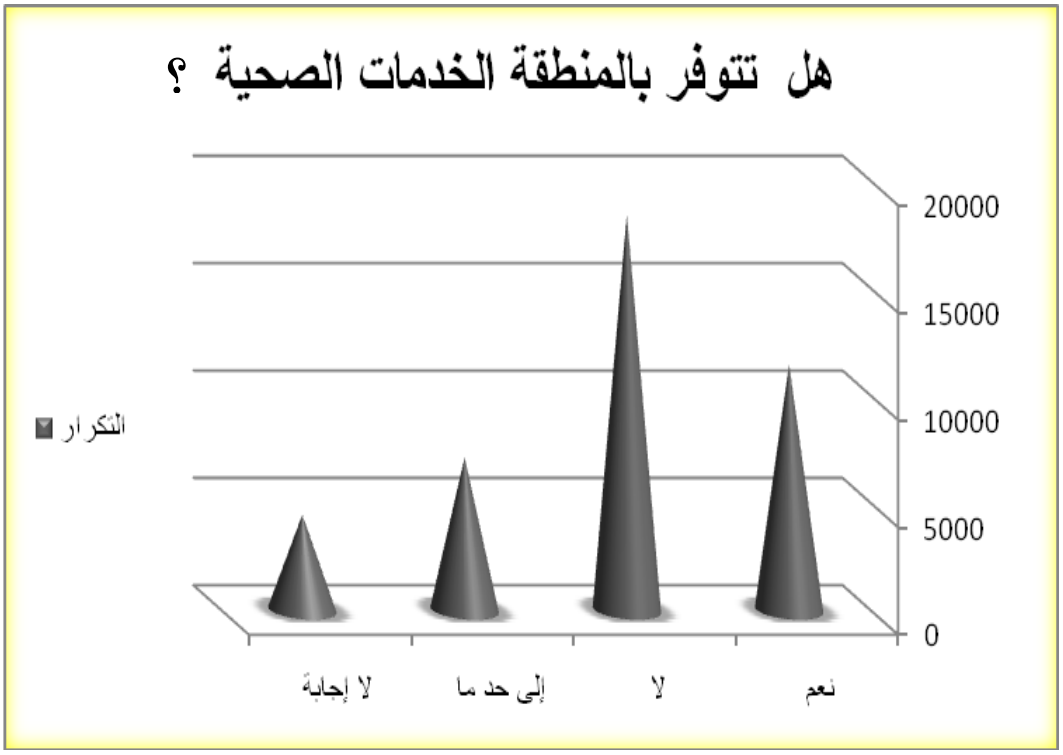

23) هل تمتلك وسيلة مواصلات؟

جدول رقم (23)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22829	55.1
لا	7475	18.0
لا إجابة	11124	26.9
المجموع	41428	100

بالنظر للجدول رقم (23) الخاص بامتلاك الأفراد لوسيلة مواصلات يتبين أن نسبة 55.1 % أجابوا (بنعم) ونسبة الذين أجابوا (بلا) تبلغ 18 % ، بينما (لا إجابة) تصل إلى27 % تقريبا" وهذا يشير الى الأعباء الموكلة بأرباب الأسر وصعوبة الحياة في تلك المناطق المستهدفة بالدراسة.

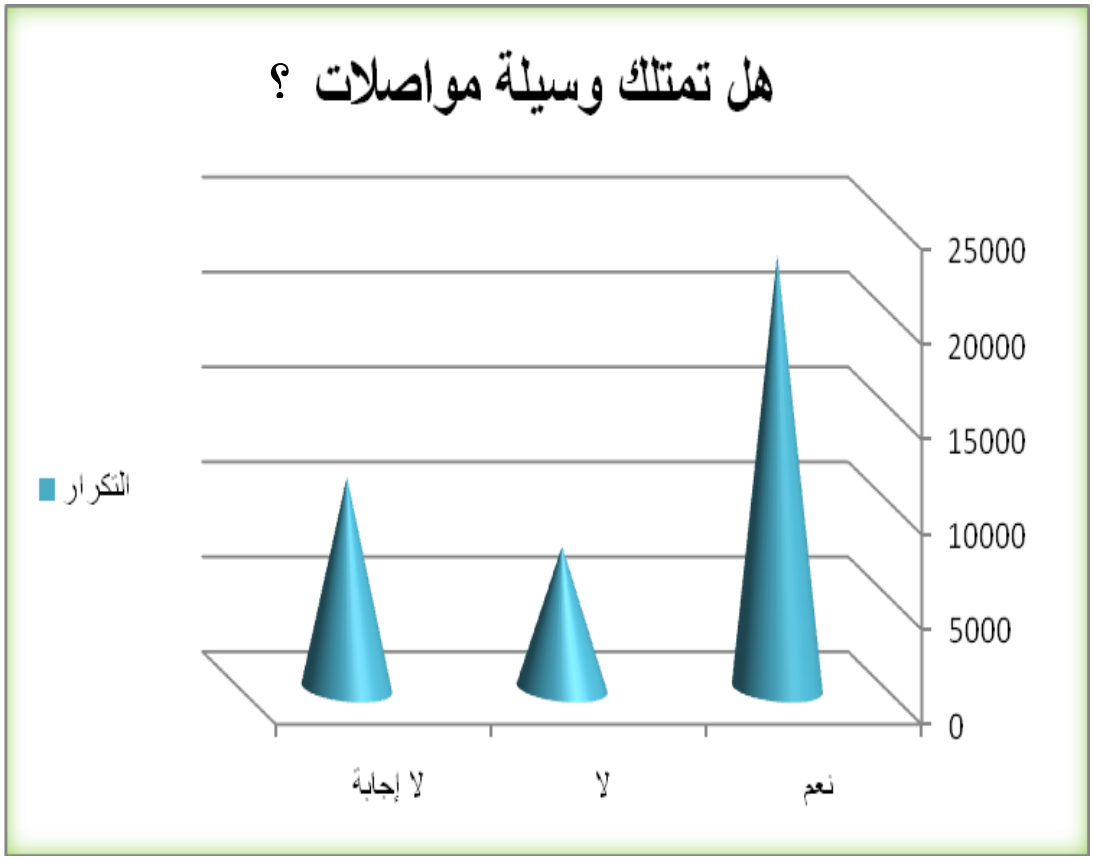

24) ما الأسباب التي دعتك للتوطن في المكان الحالي؟

جدول رقم (24)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ضيق السكن	14359	34.6
الرغبة في الإقامة بالقرب من المدينة وترك الريف	3280	7.9
صعوبة الحصول على سكن في المكان الأصلي	1224	3
توفر قطع الأراضي ورخص سعرها	5533	13.4
رخص مواد البناء واليد العاملة	232	0.5
الرغبة في ممارسة المهن الادارية والتجارية	786	1.9
كل ما ذكر	3131	7.5
لا إجابة	12881	31.2
المجموع	41428	100

بالتمعن في النظر للجدول رقم (24) المتعلق بالأسباب التي دعت المبحوث للتوطن في المكان نجد أن نسبة الذين أرجعوا السبب لضيق السكن بلغت 34.6% من مجموع المبحوثين بينما بلغت نسبة (لا إجابة) الى 31.2 % ، وتتقارب النسب بين الرغبة في القرب من المدينة و توفر قطع الأرضي من 7.9 % الى 13.4 % ، وقد مثلت رخص مواد البناء واليد العاملة وصعوبة الحصول على سكن في المكان الأصلي والرغبة في ممارسة المهنة الإدارية والتجارية و (كل ما ذكر) نسباً ضئيلة لا تتعدى 8% تقريبا" .و هذا ربما يرجع لأسباب منها التوطن في المكان بسبب كبر اعداد الأسر في مجتمع البحث و الترابط الاجتماعي بينهم والبحث عن مكان يليق و يستوعب كل أفراد الأسرة .

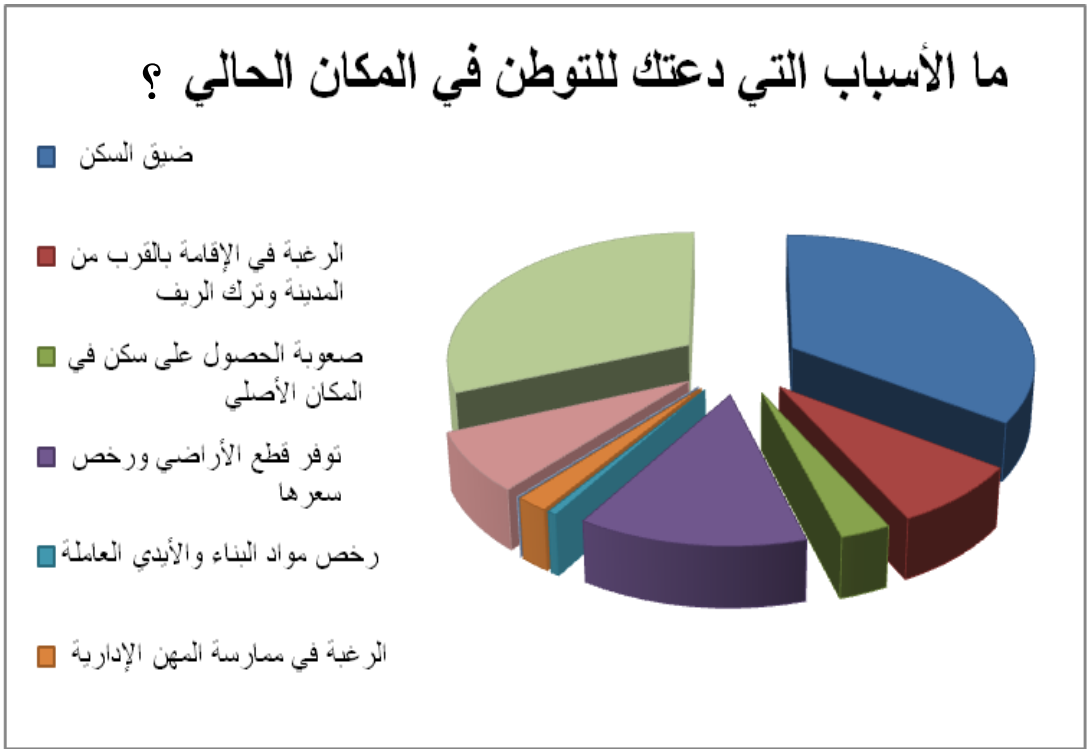

25) هل ترغب في الانتقال إلى المدينة؟

جدول رقم (25)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	5511	13.3
لا	22609	54.6
لا إجابة	13308	32.1
المجموع	41428	100

وبالنظر الى الجدول رقم (25) المتعلق بالرغبة في الانتقال إلى المدينة يتبين أن نسبة 54.6 % من إجمالي المبحوثين أجابوا (بلا) وأن 13.3 % فقط أجابوا (بنعم) ، وهذا يعكس رغبات الأفراد في عدم النزوح إلى المدينة ربما لنواياهم في المحافظة على تماسك أسرهم وتفادياً لانحلالها. فيما ترجع نسبة غير المجيبين البالغة 32.1% لعدم وجودهم إثناء الزيارة الميدانية من قبل فرق البحث لهم.

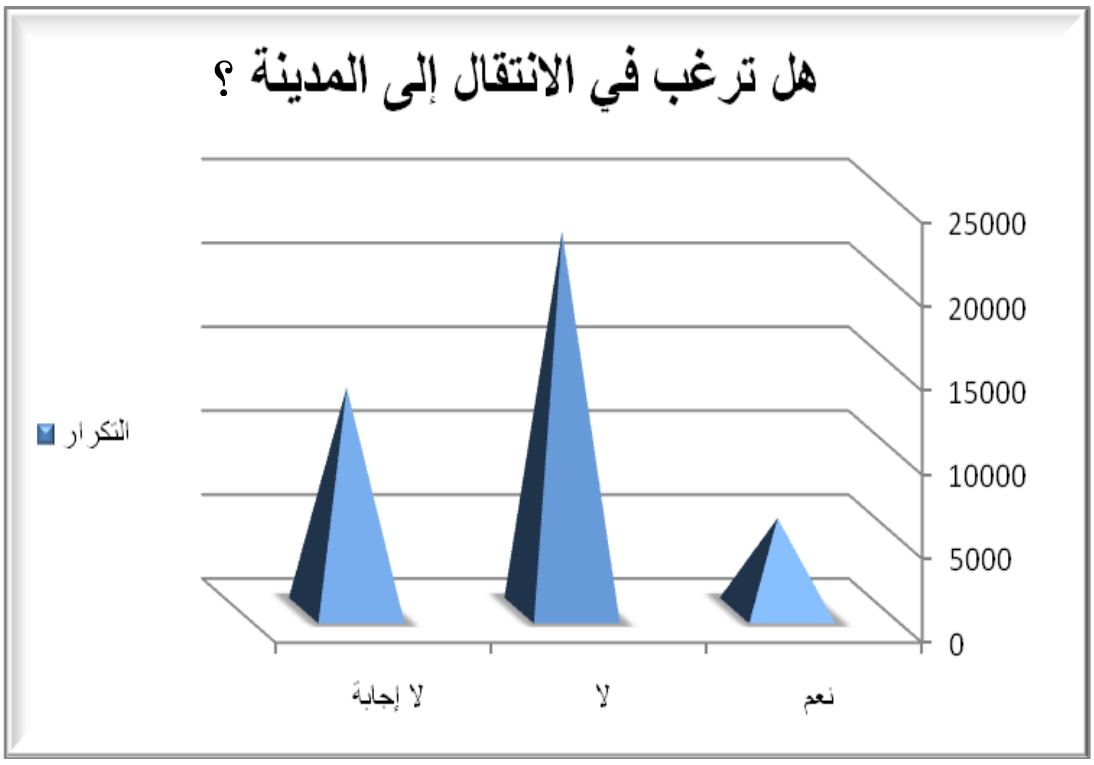

26) هل ترغب في أن يكون الحي جزءاً من مخطط المدينة ؟

جدول رقم (26)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	26184	63.2
لا	3914	9.4
لا إجابة	11330	27.4
المجموع	41428	100

يلاحظ من خلال النسب المئوية بالجدول رقم (26) بشأن إمكانية أن يكون الحي جزءاً من مخطط المدينة ، أن نسبة 63.2 % أجابوا (بنعم) وهي نسبة عالية مقارنة بالذين أجابوا (بلا) وهذا دليل على وعي المواطن واقتناعه بالخدمات المقدمة داخل المخططات التي يحتاجونها في المنطقة ، والذين أجابوا (بلا) يعدون نسبة قليلة لا تزيد عن 28 % تقريباً لأسباب سبق ذكرها في الجداول السابقة.

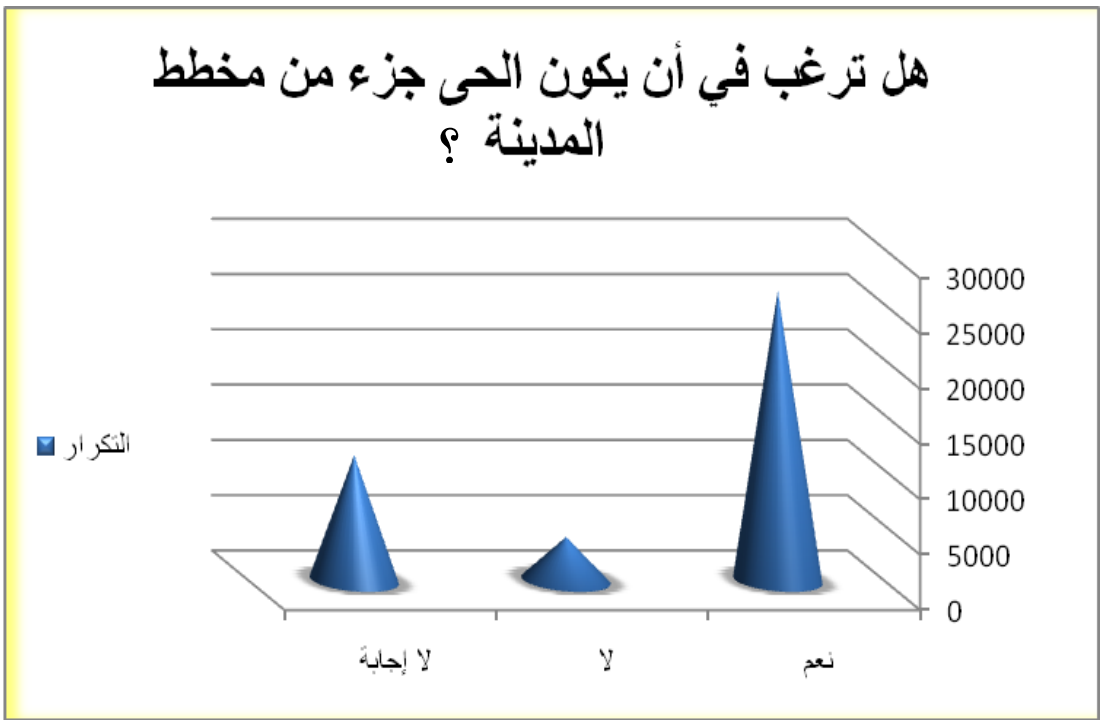

27) هل ترغب في العودة إلى مسقط راسك ؟

جدول رقم (27)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	7281	17.5
لا	20808	50.2
لا إجابة	13339	32.3
المجموع	41428	100

الملاحظ على الجدول (27) المتعلق بالرغبة في العودة إلى مسقط رأسك أن ما نسبته 50% أجابوا (بلا) ، بينما الذين أجابوا (بنعم) بلغت نسبتهم 17.5 % ويرجّع ذلك لصعوبة الحياة

وقسوتها في مناطقهم الأصل التي قد تكون تفتقر للتخطيط المدروس والخدمات العامة من مواصلات وشبكات هواتف عمومية وتيار كهربائي ..... إلخ.

28) هل تمتلك عقاراً داخل المدينة؟

جدول رقم (28)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	4299	10.37
لا	23474	56.6
لا إجابة	13655	33.03
المجموع	41428	100

يتبين من النسب المئوية بالجدول رقم (28) المتعلق بامتلاك المواطنين لعقارات داخل المدينة أن نسبة 56.6% من إجمالي المبحوثين أجابوا (بلا) والذين أجابوا (بنعم) لا تتعدى نسبتهم 10 % وهذا قد يرجع إلى: 1) إما لبيع بعض المواطنين لعقاراتهم داخل المدن في محاولة للابتعاد عن

المشاكل السكنية والاجتماعية المترتبة عن الازدحام . 2) وإما أن المواطنين نزحوا من مناطق أخرى هرباً من صعوبة الحياة و ظروفها في أماكنهم الأصلية.

29) لماذا تم اختيارك لهذا المكان ؟

جدول رقم (29)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
لوجود أقارب	16362	39.4
لوجود أصدقاء	3082	7.4
لانخفاض سعر الأرض	7420	17.9
لتوفر الخدمات	2086	5.0
لا إجابة	12478	30.3
المجموع	41428	100

الجدول رقم (29) المتعلق بأسباب اختيار الأفراد للمكان الذي أقيم عليه المبني يوضح أن نسبة 39.4 % أرجعوا ذلك لوجود أقارب لهم ، وتليها نسبة غير المجيبين عن الاستبيان بنسبة 30.3 % وفي المرتبة الثالثة يأتي انخفاض سعر الأرض بنسبة 17.9 % ويمكن تفسير هذا هذا بمدى

ترابط أفراد مجتمع البحث وتمسكهم بالعرف الاجتماعي والعادات الاجتماعية وانحدارهم من مناطق خارج المدينة.

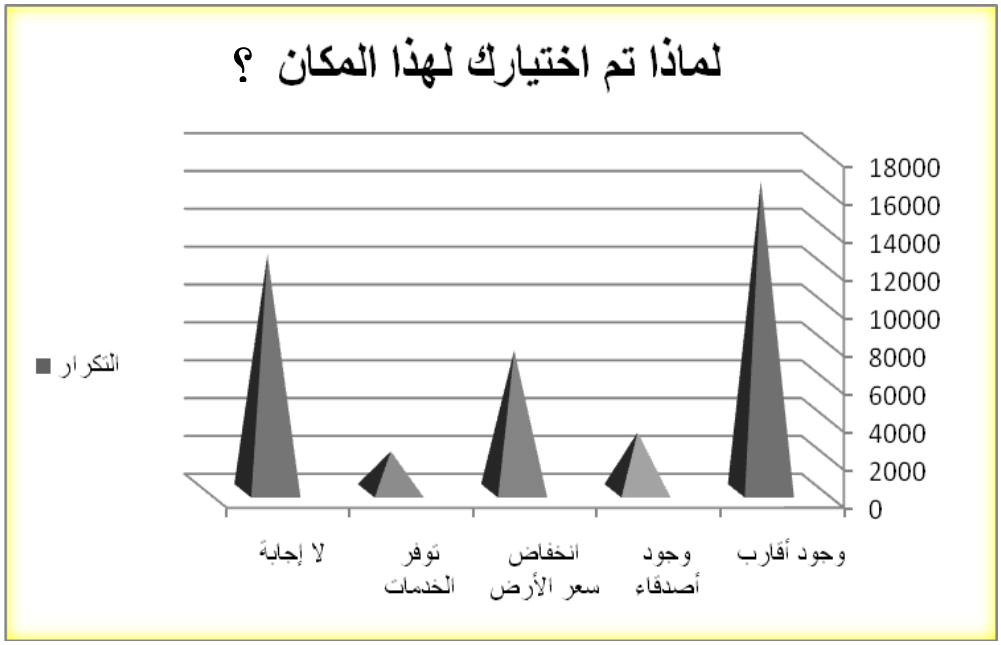

30) هل تمتلك مزرعة بالمكان ؟

جدول رقم (30)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	12210	29.5
لا	18304	44.2
لا إجابة	10914	26.3
المجموع	41428	100

أما الجدول رقم (30) المتعلق بامتلاك الأفراد للمزارع بالمكان فقد وصلت نسبة الذين أجابوا (بلا) إلى 44 % ونسبة الذين أجابوا (بنعم) 29.5 % ، فيما وصلت نسبة غير المجيبين (لا إجابة) إلى 26.3 %. وهذا التفاوت النسبي ربما يرجع لقدوم عدد من الأفراد من مناطق أخرى وغياب بعضهم عند إجراء الدراسة الميدانية.

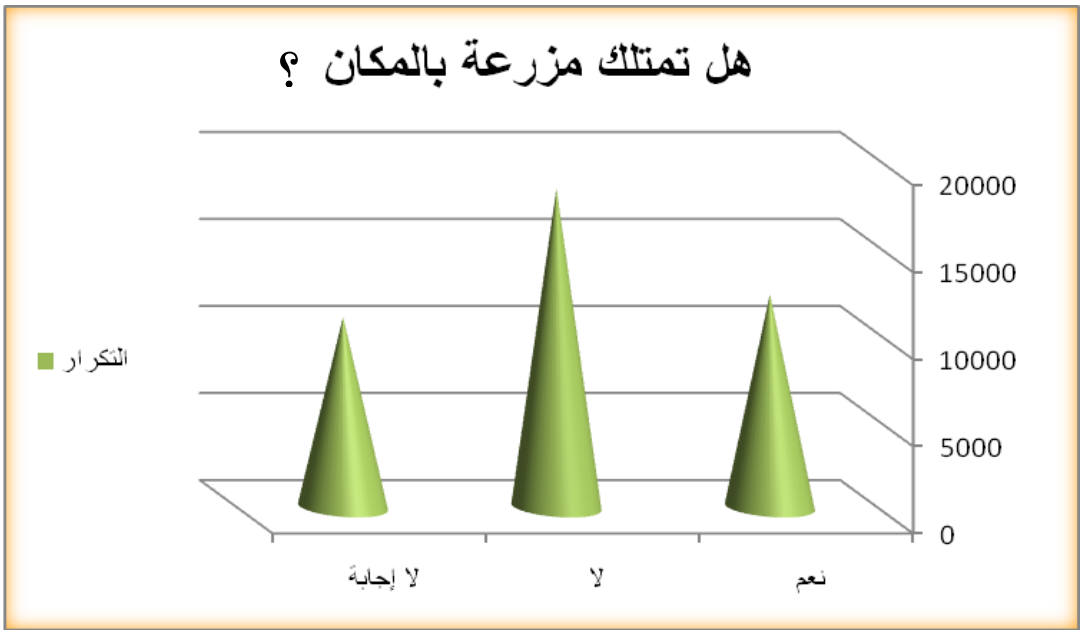

31) مصدر تمويل البناء:

جدول رقم (31)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
شخصي	26086	62.9
قرض مصرفي	3342	8.0
سلفة مالية	616	1.4
لا إجابة	11384	27.7
المجموع	41428	100

يتضح من خلال النسب المئوية بالجدول رقم (31) الخاص بمصادر تمويل البناء أن نسبة 62.9 % أجابوا بتمويل (شخصي) ووصلت (لا إجابة) الى نسبة 27.7 % ، فيما تبقى نسب القروض و السلف المالية ضئيلة جدا ، وهذا قد يؤكد ما ذكر في الجدول رقم (9) من هذا

الاستبيان بأن هناك صعوبة في الإجراءات الإدارية باعتبار أن المناطق المدروسة غير مخططة عمرانياً أولاقتناع البعض بعدم مشروعية القرض المصرفي.

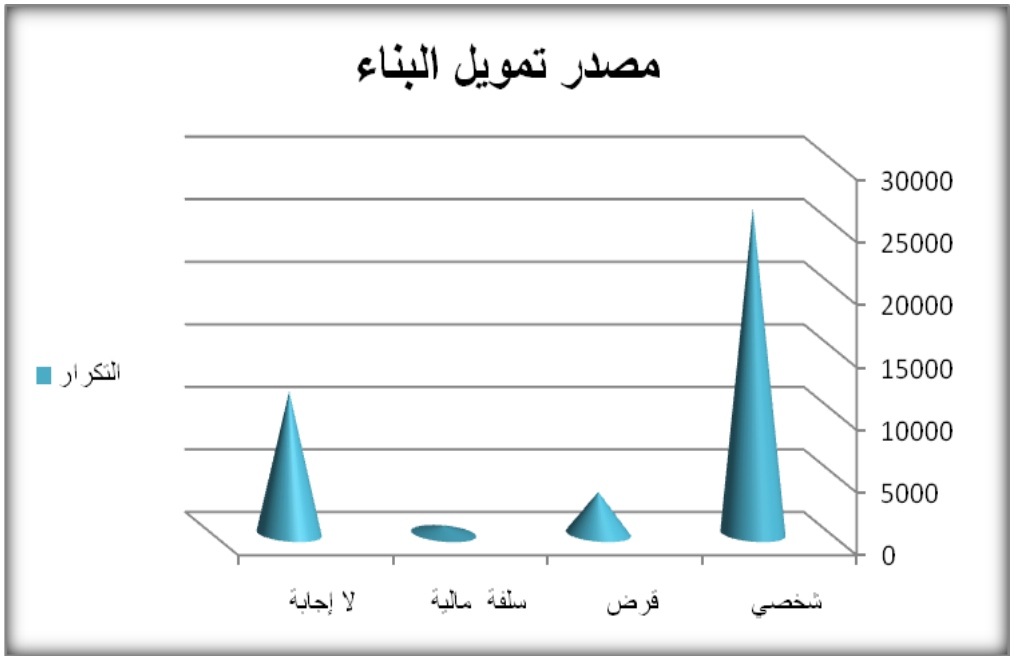

32) مكان صدور كتيب العائلة:

جدول رقم(32)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
طرابلس	15307	36.9
الجفارة	5988	14.4
المرقب	2876	6.9
الجبل الغربي	1082	2.6
الجبل الاخضر	44	0.1
الزاوية	96	0.2
النقاط الخمس	120	0.2
سبها	180	0.43
مصراته	183	0.4
الجفرة	1	0.002
سرت	28	0.06
بنغازي	35	0.08
البطنان	2	0.004
نالوت	7	0.01
خارج الجماهيرية	3	0.007
لا إجابة	15476	37.7
المجموع	41428	100

يعكس هذا الجدول مكان صدور كتيب العائلة لأرباب الأسر المبحوثة حيث تمثل شعبية طرابلس ما نسبته 36.9 % ، تليها شعبية الجفارة بنسبة 14.4 % فيما تزيد نسبة غير المجيبين عن 37 % وتبقى الشعبيات الأخرى بنسب قليلة جداً. وهذا يوحي بقلة النازحين من مناطق بعيدة و أن الذين يسكنون في المنطقة لديهم الرغبة بالسكن خارج المدن لأسباب اجتماعية وسكنية واقتصادية.

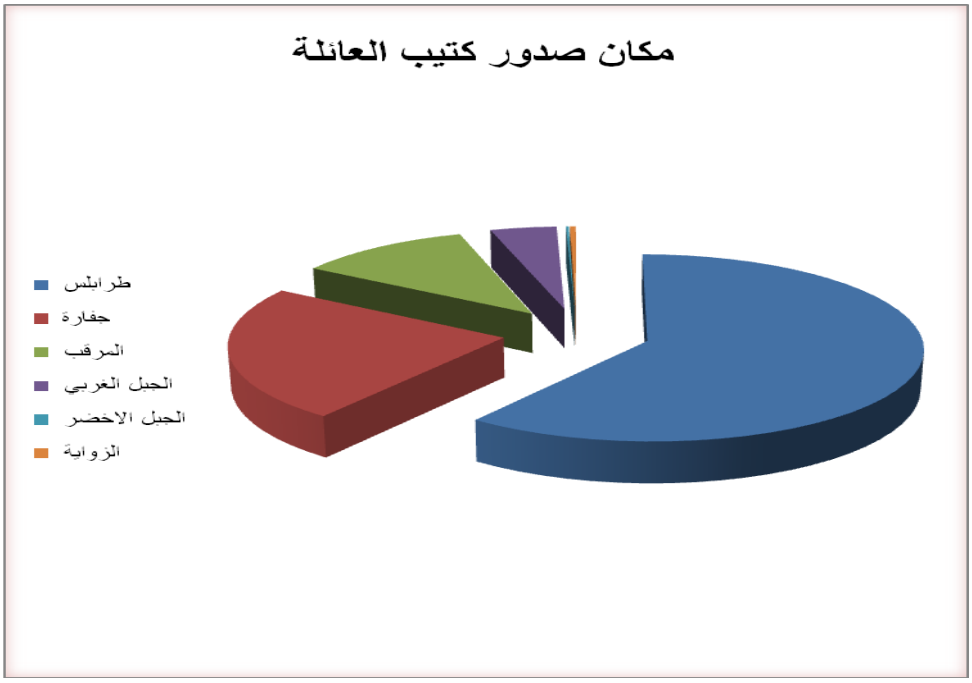

33)النظام الإنشائي :

جدول رقم (33)

البيان	التكرار	النسبة المئوية
حجري	12071	29.1
خرساني	23693	57.1
لا إجابة	5664	13.8
المجموع	41428	100

يعكس الجدول رقم (33) النظام الإنشائي للمبني حيث أن ما نسبته 57 % أجابوا بأن المبني خرساني أما نسبة الذين أجابوا بان المبني حجري فوصلت إلى 29.3 % وكانت (لا إجابة) 14% تقريبا" و هذا يؤكد وعي الأفراد و إدراكهم بضرورة تفادي ضيق السكن مستقبلا بالتوجه نحو البناء الراسي بدلاً من البناء الأفقي.

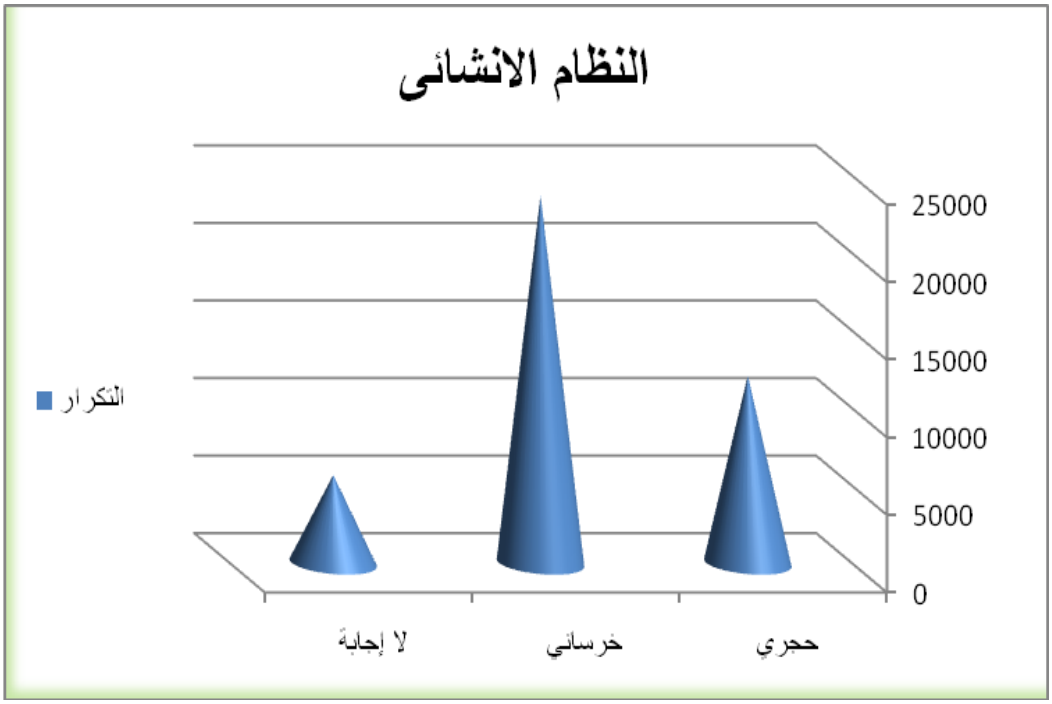

النتائج :

إن قيمة أي دراسة لا ترتهن بمقدار ما يصدر عنها من نتائج فحسب ، ولكن بمقدار ما توضحه من غموض وتفسره من ظواهر ، وبما تضيفه من حقائق واقعية وما ترتبه وتعيد تنظيمه من معرفة متاحة على نحو يسهل معه ارتيادها ، ومن ثم فان قيمة هذه الدراسة تطرق كل هذه الزوايا.

وحيث ان الدراسة الميدانية التي بين أيدينا تهدف إلى رفع مستوى التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية للمناطق المختارة وإقتراح الحلول المثلي لمشاكل هذه المناطق من خلال حصر الملكيات واستخدامات الأراضي وحدود الملكيات لإعداد مخططات علمية عملية تتفق مع طبيعة كل منطقة على حده لما تشكله هذه المناطق من عبء على حركة التنمية لمدينة طرابلس. وكما ان استمرار نمو هذه المناطق عشوائيا قد يؤدى الى تدهور أوضاعها بشكل واضح وينجم عن ذلك مخاطر أمنية واجتماعية وصحية وبيئية مختلفة ، إضافة الى تأثيرها السلبي الآني والمستقبلي على النمط والنسيج التخطيطي واتجاهات النمو العمراني بها الذي يتعارض مع اتجاهات التنمية ، عليه فقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية

- أن أجمالي المبحوثين قد بلغ حوالي (41428) فرداً موزعين على سبع مناطق خارج المخطط (مدينة طرابلس من تاجوراء شرقاً وحتى الماية غربا).
- أوضحت الدراسة ان نسبة الإناث بلغت 4.9 ٪ من أجمالي المبحوثين وتعد هذه النسبة عالية من وجهة نظر القيم الاجتماعية والمستوى التنموي لمجتمع البحث وهذه قد ترجع إلى تزايد حالات الطلاق ونسبة الوفيات بين أرباب الأسر.

- بينت الدراسة ان نسبة الأمية بلغت 11 ٪ من إجمالي المبحوثين وهذه النسبة أيضا مرتفعة بين أبناء المناطق العشوائية (خارج المخطط) ويرجع ذلك ربما الى أسباب أهمها صعوبة المواصلات وتدني دخول الأفراد وقلة المؤسسات التعليمية المختصة في فترات سابقة
- بينت الدراسة ارتباط المبحوثين بأراضيهم واقتناعهم بالمستوى المعيشي في الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه وعدم اقتناعهم بالمناطق الحضرية وسلبياتها المتمثلة في الانحراف والتفكك الأسري والإستيلاب الثقافي .
- أكدت الدراسة على ان معظم المبحوثين متزوجون من زوجة واحدة وتتراوح أفراد أسرهم من 2 □ 6 أفراد ولهم أبناء في سن الزواج يقيمون معهم مما يعكس الأتـــي :

أ- تدني الحالة الاقتصادية والمادية للمبحوثين .

ب □ الحا جة إلى م ساكن م ستقلة للأب ناء مما يؤثر سلباً ع لى ت قزيم الأرا ضي العا مة وتحويلها إلى أراضي بناء .

- أوضحت الدراسة انتقال جل المبحوثين من شعبيتي طرابلس والجفارة منذ أكثر من أربع سنوات.
- كما بينت الدراسة ان مهنة المو ظف احت لت (الترت يب الأول) بين مج موع الو ظائف ا لتي يمارسها المب حوثين ح يث و صلت م عدلاتها التكرار ية الى ن سبة 29 ٪ و هذه قد تر جع إلى سهولة المهن الادارية وقلة مسؤولياتهاعند الأفراد أو لتحسين الوضع الاجتماعي .
- تؤكد الدراسة على ان دخول المبحوثين تقل عن 300 دينار شهرياً مما يؤثر سلباً على المستوى المعيشي لمثل هذه الأسر المحدودة الدخل.

- أتضح من نتائج الدراسة ان معظم المبحوثين يسكنون (أحواشاً) فيما تقل نسبة الذين يسكنون قصوراً وفيلات ، وهذا يعكس محدودية دخولهم وقلة إمكانياتهم المادية.
- بينت الدراسة ان معظم الأراضي التي يقطنها المبحوثون أراضٍ زراعية حيث تبلغ نسبتها 71 ٪ من إجمالي المبحوثين وهذا يعكس الأضرار المترتبة على استغلال الأراضي الزراعية إستغلالاً غير مدروس.
- تبين نتائج الدراسة ان المساحة المستغلة للسكن تتروح من 250 وحتى 500 م مربع و هذا مؤشر أخر يعكس الظروف المادية والاقتصادية للمبحوثين والتقزيم الجائر للأراضي الزراعية واستغلالها تجارياً بغية الربح السريع.
- كما بينت الدراسة ان نسبة كبيرة من المساكن شيدت منذ أكثر من أربع سنوات وبمساحة مسقوفة أقل من 500 م□ مما يعكس محدودية الدخل للأفراد .
- أكدت الدراسة ان جل المساكن أرضية (دور واحد) و هذا مؤشر يعكس ظروف ووضع الأسر اقتصاديا ومحدودية دخولها.
- تؤكد على انتشار المؤسسات التعليمية فى معظم مناطق الدراسة حيث أكد 56٪ من إجمالي المبحوثين على وجود مدارس بمناطقهم بالرغم من كونها خارج المخطط و هذا يبين بان هناك نظرة مستقبلية من الدولة تجاه التعليم ونشره في المناطق خارج المخطط .
- الدراسة تحدر وتلفت الذظر الى خطر استنزاف المياه الجوفية بطريقة غير منظمة بسبب الاعتماد على الآبار الخاصة وعدم مراقبة مستخدميها أو ترشيد الاستهلاك.

- بينت الدراسة بان معظم المناطق لديها تيار كهربائي إلا أنها تعاني من انقطاعه باستمرار بسبب الأحمال الزائدة كنتيجة لزيادة الطلب على الكهرباء بشكل حاد في ضوء النمو السكاني الكبير وتناثر التجمعات السكانية .
- أوضحت الدراسة أن هناك احتمالية خطر انتشار الأوبئة مستقبلاً بسبب الآبار السوداء التي تؤدي إلى التلوث البيئي وإنسيابها الى أعماق بعيدة قد تختلط بالمياه الجوفية.
- أكدت الدراسة زيادة الأعباء على أرباب الأسر وتنوعها نتيجة لعدم ربط المنطقة بطرق معبدة مع المدينة وعدم توفر وسائل المواصلات العامة.
- أكدت الدراسة أيضا ان كبر عدد الأسرة الليبية وتماسكها الاجتماعي والرغبة في سكنهم قرب أقاربهم هو الذي دفع بهم إلى اختيار هذه المناطق.
- كما بينت الدراسة بأن المبحوثين لا يرغبون في الرجوع إلى مسقط رأسهم بسبب صعوبة الحياة وتدني الخدمات العامة هناك. وهذا يفسر الهجرة غير المنظمة باتجاه مناطق الدراسة ويكشف حقيقة الحالة الاقتصادية للمبحوثين ما أدى إلى انتشار السكن العشوائي في المدينة.
- أوضحت الدراسة ان عدداً كبيراً من المبحوثين لا يملكون أراضٍ زراعية ولا يملكون عقارات داخل المدينة. وهذا يبين لنا ان من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى هجرة السكان من المدينة إلى المناطق الزراعية القريبة والمحيطة بطرابلس هو افتقار المدينة إلى المناطق العمرانية الحديثة ، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في أسعار السكن و أدى أيضاً إلى البحث عن السكن البديل و المناسب في المناطق الزراعية المحيطة بمدينة طرابلس.

- أكدت الدراسة ان هناك وعي وإدراك من قبل الأ فراد نحو تـ فادي ضيق الـ سكن بالتو جه نحو البناء الرأسي واعتمادهم على المباني الخراسانية .

المقترحات والتوصيات

الدراسة تقترح وتوصي بالآتي:

- إعادة النظر في التخطيط العمراني ، بحيث نخلق أماكن عمرانية متخصصة لا تختلط فيها الورش والمصانع والمعامل سواء بالمدن أو القرى، ولا تتحوّل فيه الأراضي المخصصة للزراعة إلى بيوت سكنية وعمارات ، ولا تتعدى فيه المدن ومناطق السكن الجديدة على البيئات الزراعية والمحميات الطبيعية.
- ضرورة إنشاء مشاريع إسكانية لذوي الدخل المحدود داخل المدن وتشجيع المشاريع الإسكانية التعاونية.
- العمل على توعية الأفراد والأسر بأهمية التماسك الأسري تفادياً للتفكك الاجتماعي الناتج عن الطلاق.
- ربط المنطقة العشوائية (خارج المخطط الحضري) بطرق معبدة مع المدينة للتقليل من التكاليف المادية والجسدية التي يعانيها أرباب الأسر.
- دعم توجهات الأفراد نحو العيش في الوسط الاجتماعي والتأكيد على اللحمة الاجتماعية وتعزيزها بين حين والآخر.
- دعم الأسر مادياً وتوفير مساكن لأبنائهم بطريقة منظمة ومخطط لها.

- العمل على إدخال المنطقــة بالمخطط وتنظيمها بما لا يحدث ضرراً للأســر والأفــراد والأرا ضي الزراعية ويحفظ أملاكهم الخاصة.
- توعية الأفراد نحو الاتجاه المهني التقني بشكل يساهم في تحول المجتمع من مجتمع إ ستهلاكي إلى مجتمع إنتاجي.
- المحافظة على الأراضي الزراعية و عدم تقزيمـها وتحويلـها إلى أرا ضي بـ ناء لغا يات تجار ية محضة.
- تحسين الظروف الاقتـصادية والاجتماعـ ية للأفــراد وتـ شجيع أ صحاب الأرا ضي عـلى إمتـ هان الزراعـــة مع عدم التفريط في الأرض أو إستغلالها بشكل يضر بالبيئة ، وتشجيع المالكين عـلى إتباع أسلوب البناء الرأسي.
- تحسين الخدمات العامة وتطويرها بشكل يؤمن تقديم أفضل الخدمات للأفراد.
- التشجيع على الهجرة العكسية بين الأفراد بتوفير وتجويد الخدمات العامة في مسقط رأسهم مع خلق مشروعات تنموية جاذبة في الأقاليم والمناطق الريفية.
- ربط المنطقة بشبكة مياه عامة تفادي لانتشار الآبار الفردية واستنزاف المياه الجوفية.
- تفعيل دور الرقابة المحلية وتطبيق التشريعات الخاصة بالبناء بحيث تكون أكثر فاعلية ، سعياً للحد من الاستمرار في إنشاء المباني المخالفة لأحكام التنظيم ومتطلبات البيئة.
- ضرورة تنفيذ التشريعات القانونية الخاصة بحماية الأراضي من التعديات العشوائية الجديدة.
- أنشاء جهاز مقتدر متخصص لمعالجة السكن العشوائي القائم ومكافحة إنتشاره.

- الحث على إنجاز متطلبات الصرف الصحي في جميع المناطق بأسرع وقت ممكن، وإعطاء الأولوية لهذه للمناطق العشوائية حفاظاً على البيئة من التلوث.
- صياغة استراتيجية مائية (Water Strategy) واضحة ومعلنة، مدعومة بسياسة وتشريعات مائية تكفل المحافظة على المياه الجوفية من التلوث والذوب، باعتباره المصدر الطبيعي الوحيد في بيئتنا.
- ضرورة تسمية الضواحي والأحياء والميادين العامة والشوارع بأسماء الشخصيات الوطنية والقومية حتى يتسنى تحديد معالم كل منطقة وعدم تداخلها مع المناطق الأخري.
- – متابعة شكاوى المواطنين من خلال تدشين موقع إلكتروني (Website) لجهاز الإسكان والمرافق لاستلام شكاوى المواطنين واقتراحاتهم، إضافة لاستيعابه لإستطلاعات الرأي.
- العمل على تدريب مساعدي البحاث مستقبلاً وعقد ندوات بالخصوص لتوعية الأفراد وتعاونهم في تعبئة الاستبيانات بصورة صحيحة وواضحة في مثل هذه الدراسات.
- العمل على إقامة دراسات أخرى مشابهة لكافة المناطق داخل الجماهيرية وفي أوقات مناسبة.

كما تقدم الدراسة جملة من المقترحات في مجال التخطيط العمراني لعل أهمها:

- وضع الخطط والبرامج الإسكانية والتنسيق بين الجهات والوحدات الإدارية ذات العلاقة ، وخاصة المرتبطة بالطرق والمواصلات بما يحقق أهداف المخططات التنظيمية و إقامة التنمية العمرانية في المواقع المخصصة لذلك.

- إحداث مركز وطني متخصص في البحوث والدراسات التخطيطية يضم الأكاديميين والمهنيين والباحثين من كافة الاختصاصات ممن لهم علاقة مباشرة بالموضوع .

- و أخيراً فإن التخطيط عملية ديناميكية (Dynamic Process) مستمرة وليست حالة ستاتيكية ثابتة ، وهذا يقتضي ضرورة إعادة النظر في أهداف التخطيط وآلياته ووعدم إسناد الأعمال التخطيطية لغير القادرين عليها علمياً وعملياً.